الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

آليات عصرنة القطاع المصرفي لتعزيز الدفع الإلكتروني: حالة الجزائر

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

لخشين مروة

إشراف الأستاذة:

أ . قصاص شريفة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوشنيقر فتيحة	أستاذة مساعدة(أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيساً
قصاص شريفة	أستاذة التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفاً
ركي أحسن	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحناً

السنة الجامعية 2023-2024

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: قصاص شريفة ؛ الرتبة العلمية: أستاذ تعليم العالي

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: آليات عصرنة الوقاع المصرفي لتعزيز الدفع الإلكتروني. حالة الجزائر.

من إنجاز الطالبين:

1) لحشين مروة

2)

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تاريخ المناقشة: 2024/06/30

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في:

تأشيرة الأستاذ المشرف

تأشيرة رئيس القسم

قسم العلوم الاقتصادية

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

استمارة إيداع مذكرة ماستر أكاديمي

أنا الممضي أسفله الأستاذ: قوماص شريفة ؛ الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي

المشرف على مذكرة ماستر أكاديمي والموسومة بـ:

" آليات حوكمة القطاع المصرفي لتعزيز الدفع الالكتروني: حالة الجزائر "

من إنجاز الطالب: لحشين مروة

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أوافق على إيداع المذكرة لدى القسم وذلك لاستيفائها جميع الشروط العلمية والمنهجية التي تسمح بالمناقشة العلنية.

سكيكدة في: 22/06/2024

تأشيرة الأستاذ (ة) المشرف (ة)
قوماص شريفة

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)
لحشين مروة

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

تعهـــــــد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): لخشين سروة ؛

تاريخ الميلاد: 21-07-1999 مكان الميلاد:

عنوان الإقامة: المقرة رقم 01 بلدية حمادي كرومة

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: قسم العلوم الاقتصادية؛ التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

" آليات عصرنة القطاع المصرفي لتعزيز الدفع الالكتروني: حالة الجزائر ".

والمودعة بعنوان السنة الجامعية: 2023 / 2024؛

تحت إشراف (ة) الأستاذ (ة): حمامدا شريفة

أقر بأنها عمل أصيل لي وحدي، ولم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأنها خالية من كل أشكال السرقات العملية وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، كما أتعهد أنني التزمت في إنجازها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لكافة حقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حالة الإخلال بأي شرط من شروط هذا التعهد، ألتزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها إدارة الكلية بحقي.

سكيكدة في: 20 / جوان / 2024

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

لخشين سروة

المصادقة

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله الذي يسّر لنا البدايات وبلّغنا النهايات وحقق لنا الغايات بفضله، الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه.

وبكل ما أوتيت من مشاعر الحب أهدي نجاحي إلى:

من شاب رأسه لتربيتنا وبذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلالم النجاح، إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من علمني بكل حدود وأعطاني بلا مقابل حبيبي وقدوتي أبي العزيز.

إلى ملاكي الطاهر وقوتي بعد الله داعمتي الأولى والأبدية، الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقرّ عينها لرؤيتي في يوم كهذا، أمي الغالية "رورو الجميلة"

إلى من قيل فيهم "نشد عضدك بأخيك" إلى من آمنت بقدراتي وأمان أيامي وكانت رفيقة الدرب والصديقة أختي أسماء.

إلى سندي ومسندي ضلعي الثابت الذي لا يميل حبيبي أخي عبد الرحمن.

إلى تلك الحنونة قطعة من أمي وأمي الثانية خالتي شفاكي الله.

إلى الأخت الثانية ابنة خالتي أماني.

فمن قال أنا لها نالها.. فأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها فالحمد لله شكراً وحباً وامتناناً على البدء والختام وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

خريجتكم مروة

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره الله اصطفاه.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "قصاص شريفة" لما قدمته من نصح وإرشاد طيلة فترة الدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة، وأخص بالشكر الأستاذ "شرون عز الدين"، والأستاذ "بولكور نور الدين".

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء المناقشة على قراءة وتقييم هذا العمل، والى كل من قدم لي العون والمساعدة، وإلى كل من وجدت عندهم الدعم والتشجيع، لهم مني جميعاً كل الشكر والتقدير والامتنان.

وفي الأخير نحمد الله جلّ وعلا الذي أنعم علينا بإتمام هذا العمل.

والله ولي التوفيق

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ودراسة آليات عصرنة القطاع المصرفي الجزائري لتعزيز الدفع الالكتروني (2016–2022)، ولتحقيق الهدف من الدراسة تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية للموضوع، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي وذلك من خلال تحليل تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة أنّ آليات العصرنة في القطاع المصرفي والدفع الالكتروني مهمة من أجل تحسين وتطوير الخدمة المصرفية، وتحديث القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، النظام المصرفي، الدفع الالكتروني.

Summary :

The study aimed to know the mechanisms of modernization of the banking sector to enhance electronic payment 2016-2022. To achieve the goal of the study, the descriptive approach was relied upon to cover the theoretical aspects of the subject and the analytical approach in the applied aspect, and that is through analyzing the development of electronic payment in Algeria. The study concluded that the mechanisms of modernizing the banking sector and electronic payment are important in order to improve and develop the banking service and modernize the banking sector .

Key words: The banking sector, banking system, Electronic payment.

قائمة المحتويات

الفهرس:

الإهداء

الشكر

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة العامة

الفصل الأوّل: أدبيات نظرية وتطبيقية لمتغيرات الدراسة

تمهيد: 5

المبحث الأوّل: الإطار النظري والإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة 6

المطلب الأوّل: أساسيات عامة حول القطاع المصرفي 6

الفرع الأوّل: مفهوم القطاع المصرفي وأهميته 6

الفرع الثاني: خصائص القطاع المصرفي 8

المطلب الثاني: خلفيات حول آليات عصرنة القطاع المصرفي 8

الفرع الأوّل: مفهوم التحرير المصرفي، أهدافه وشروط نجاحه 8

الفرع الثاني: مقررات بازل 1 -2 -3. 12

الفرع الثالث: مفهوم الشمول المالي، أهدافه وأبعاده 17

المطلب الثالث: أدبيات حول الدفع الالكتروني 20

الفرع الأول: تعريف وأنواع وسائل الدفع الالكتروني 20

الفرع الثاني: أهمية وسائل الدفع الالكتروني 24

الفرع الثالث: مزايا وعيوب الدفع الالكتروني 25

المبحث الثاني: علاقة عصرنة القطاع المصرفي بالدفع الالكتروني 27

المطلب الأوّل: تأثير وسائل الدفع الالكتروني على تطوير القطاع البنكي 27

المطلب الثاني: مساهمة الدفع الالكتروني بتحسين جودة الخدمات البنكية 27

المبحث الثالث: الدراسات السابقة..... 30

المطلب الأوّل: دراسات محلية عربية.....30

المطلب الثاني: دراسات أجنبية عربية 31

المطلب الثالث: القيمة المضافة.....33

خلاصة الفصل الأوّل.....35

الفصل الثاني: سبل عصرنة القطاع المصرفي الجزائري

تمهيد..... 37

المبحث الأوّل: إصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية 38

المطلب الأوّل: الإصلاحات المصرفية الجزائرية 1986- 1988 38

الفرع الأوّل: إصلاحات 1986.....38

الفرع الثاني: إصلاحات 1988.....39

المطلب الثاني: النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض 90-10.....40

الفرع الأوّل: مبادئ قانون النقد والقرض90-10 40

الفرع الثاني: أهداف قانون النقد والقرض 90-10.....41

المطلب الثالث: أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90-10 42

المبحث الثاني: متطلبات عصرنة القطاع المصرفي الجزائري 48

المطلب الأوّل: التحرير المصرفي وآثاره على الجهاز المصرفي الجزائري **48**

الفرع الأوّل: التحرير المصرفي في الجزائر 48

الفرع الثاني: آثار التحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري 49

المطلب الثاني: واقع تطبيق اتفاقيات بازل على النظام المصرفي الجزائري 50

الفرع الأوّل :اتفاقية بازل 01 في الجزائر 50

الفرع الثاني: اتفاقية بازل 02 في الجزائر 51
الفرع الثالث: اتفاقية بازل 3 في الجزائر 53
المطلب الثالث: تعزيز الشمول المالي في الجزائر ومعوقاته 54
الفرع الأوّل: مجهودات الجزائر في تعزيز الشمول المالي 54
الفرع الثاني: معوقات تطور الشمول المالي في الجزائر 56
المبحث الثالث: واقع تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر 57
المطلب الأوّل: مراحل تطبيق الدفع الالكتروني في الجزائر 57
المطلب الثاني: تطور عدد الصرافات الآلية ومعاملات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016-2022) 58
المطلب الثالث: تطور بطاقة الدفع الالكتروني ومعاملات السحب النقدي خلال الفترة (2016-2022) 61
خلاصة الفصل الثاني: 64
الخاتمة..... 66
قائمة المراجع.....70

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.1	تطور عدد الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة (2016-2022)	58
.2	تطور عدد عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016 -2022)	58
.3	تطور معاملات الدفع الالكتروني عن طريق الانترنت باستخدام بطاقات الدفع في مختلف القطاعات خلال الفترة (2016-2022)	59
.4	عدد بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	61
.5	تطور العدد الإجمالي لمعاملات السحب ومبالغها الإجمالية خلال الفترة (2016 -2022).	62

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
.1	**مراحل تطبيق الجزائر لمعايير بازل 01**	51

المقدمة

المقدمة:

تعتبر المعرفة في عصرنا هذا ثروة يفوق أثرها على الاقتصاد العالمي أثر أكبر الثروات الصناعية التي عرفتها البشرية خلال القرون الماضية، إذا انتقلت البشرية من عصر الاقتصاد المبني على الإنتاج إلى عصر الاقتصاد المبني على المعرفة، والتي أدت بدورها إلى ابتكارات جديدة ومتطورة.

يعتبر القطاع المصرفي أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيراً في نمو اقتصاديات الدول، إذ يحتل القطاع مركزا حيويا في النظم المالية من تأثير على التنمية الاقتصادية ومن خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي، والتوزيع الكفء على مختلف مجالات الاستثمار والاستغلال.

يلعب القطاع المصرفي دوراً كبيراً في نهوض اقتصاديات الدول، ويتوقف هذا الدور على فعالية وتطوير القطاع، حيث يعد الأداء الفعّال لأي قطاع مصرفي أداة هامة لتحقيق التنمية في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ أنّ القطاع لم يعد يقوم بعمليات كلاسيكية بل أصبح يقوم بمهام أخرى في الاقتصاد الحديث.

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث دخول جدري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة المالية، ولعلّ أهم ما أصبح يميز هذه الأعمال وهذا العصر هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية، والسعي الحديث نحو تحقيق الاستفادة من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين.

حيث اهتمت البنوك اهتماماً بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسيب الآلية وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها، وسعياً منها لمواكبة التطورات في هذا النوع من الصناعة عملت البنوك الجزائرية على عصرنة قطاعها المالي والمصرفي، وهو موضوع كثر الحديث عنه وزاد الاهتمام به في الجزائر، وفي السنوات الأخيرة نعني به إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النشاط المصرفي وظهور خدمات بنكية الكترونية نتيجة لعصرنة كل أنظمة الدفع والسحب والائتمان والخدمات المالية المصرفية.

التنظيم الداخلي للمصرف، ويتطلب النهوض بالنظام البنكي الجزائري إتباع العديد من الآليات التي تستهدف معالجة الإختلالات التي يعاني منها، وكذا عصرنته ليصبح أكثر تطوراً وتماشيا مع الوضع المالي، بالإضافة إلى دعمه بالعناصر التي يفتقدها والتي يتم العمل بها على المستوى العالمي، والتي من شأنها تحسين المستوى العالمي انطلاقا من اعتماد أطر رقابية احترازية، وتدعيم قواعد رأسمالية و القيام بتحرير العمليات المصرفية وإصلاح المنظومة المصرفية، وذلك من خلال قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته التي رسخت أكثر وأكثر قواعد إقتصاد السوق، وسمحت بإعطاء صورة جديدة للنظام البنكي، وقوفاً على تعزيز الشمول المالي في الجزائر، فإنّ كل هذه الأساليب الهدف منها في الأخير الرغبة في تقديم خدمات بنكية أكثر تنوعا وعددا وأسرع وقتا للعملاء، وكذا تقليل المخاطر والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للتقنية التكنولوجية الحديثة.

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقاً ممّا سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي آليات عصرنة القطاع المصرفي لتعزيز الدفع الالكتروني؟

وللإجابة على الإشكالية التالية نطرح الأسئلة التالية:

- ما هي آليات عصرنة القطاع المصرفي؟
- ما هي أنواع وسائل الدفع الالكتروني؟
- ما هي أهم إصلاحات النظام المصرفي الجزائري؟

2. فرضيات الدراسة:

سنحاول من خلال الدراسة الإجابة على الفرضيات التالية:

- آليات عصرنة القطاع المصرفي عديدة ومتنوعة.
- تتنوع الخدمات المصرفية بالاعتماد على آليات العصرنة.
- عصرنة القطاع المصرفي الجزائري تكون بوسائل الدفع الالكتروني.

3. أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في البحث.
- يتماشى البحث مع طبيعة التخصص.
- دور الدفع الالكتروني من خلال اختصار المسافات وسرعة تأدية المعاملات وسهولتها.

4. أهداف البحث:

على ضوء التساؤل السابق تظهر أهداف البحث في العناصر التالية:

- التعرف على الآليات التي تساهم في عصرنة القطاع المصرفي.
- محاولة التعرف على النظام المصرفي الجزائري وإصلاحاته، مع التطرق إلى قانون النقد والقرض وتعديلاته.
- إبراز أهمية وسائل الدفع الالكترونية في البنوك.

5. أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال إبراز أهم آليات العصرنة في القطاع المصرفي، من خلال تحرير الخدمات المصرفية ودور اتفاقية بازل في تحقيق ضمان سلامة والاستقرار المالي في البنوك، مع التطرق إلى أهم الإصلاحات التي مثلت المنظومة المصرفية، بالإضافة إلى قانون النقد والقرض وأهم التعديلات التي طرأت عليه، ودور الدفع الالكتروني في تحديث القطاع المصرفي.

6. حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** يتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة ما بين 2016– 2022.
- **الحدود المكانية:** يشمل الإطار المكاني للدراسة القطاع المصرفي في الجزائر.

7. منهج البحث:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، وكذا اختبار صحة فرضياتها تمّ الاعتماد على المزيج بين المنهج الوصفي، وبناءً على الإطار النظري تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي، ولأنّه أكثر ملائمة لمثل هذا النوع من المواضيع المرتبطة بجمع المعلومات من مصادر مختلفة، كإطار عام للوصف والتحليل في مناقشة فصول هذا البحث بغية الإلمام بالعناصر الأساسية المتعلقة بالموضوع المعالج.

8. صعوبات الدراسة:

لقد واجهنا صعوبات ومشاكل عديدة في مسيرة إعدادنا للبحث نذكر:

- قلة المعلومات الإحصائية المتعلقة بالواقع الالكتروني.
- صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية.

9. هيكل الدراسة:

من خلال الإلمام بجوانب الموضوع تمّ تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأوّل خصص لدراسة الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة، ويندرج عنه ثلاث مباحث، المبحث الأوّل جاء تحت عنوان الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة، أمّا المبحث الثاني فكان بعنوان علاقة آليات عصرنة القطاع المصرفي بالدفع الالكتروني، بينما المبحث الثالث تناولنا فيه الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

الفصل الثاني عُنون بسبل عصرنة القطاع المصرفي الجزائري، وقد تضمنّ هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأوّل جاء تحت عنوان إصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية، بينما المبحث الثاني كان عنوانه متطلبات عصرنة القطاع المصرفي الجزائري، وكان المبحث الثالث بعنوان واقع تطور الدفع الالكتروني في الجزائر.

الفصل الأوّل:

أدبيات نظرية وتطبيقية لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

يلعب الجهاز المصرفي دوراً بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية والمالية المعاصرة، حيث يعتبر المسؤول على وظيفة جمع المدخرات الكافية لتمويل التنمية الاقتصادية، وتوزيعها على المشاريع الاستثمارية المختلفة.

إنّ الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي جعله من أهم الأجهزة الاقتصادية وأكثرها استجابة للتطورات والمستجدات الدولية والمحلية، ولعلّ أهم هذه المستجدات في العولمة المصرفية التي تمثلت في التحرير المصرفي والعمل بمقررات لجنة بازل، والاتجاه نحو تعزيز الشمول المالي، بالإضافة إلى الانفتاح المعاصر في التقدم الواسع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي استفادت منه المصارف في نظام الدفع الالكتروني، نتج عن هذه التطورات عالماً مصرفياً جديداً يعمل عن طريق التوسع في استخدام المعاملات المصرفية الالكترونية، بالاعتماد على تقنية دفع حديثة، وهذا كله تجلى في عصرنة القطاع المصرفي.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- خصص المبحث الأوّل في: أساسيات حول القطاع المصرفي وآليات عصرنة الدفع الالكتروني.
- خصص المبحث الثاني في: العلاقة بين عصرنة النظام المصرفي والدفع الالكتروني.
- وخصص المبحث الثالث في: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأوّل: الإطار النظري والإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

يعتبر القطاع المصرفي من أكثر الأنشطة تأثراً بالتطورات العالمية والتكنولوجية الحديثة، وقد أصبح ما يميز الأعمال المصرفية في عصرنا هذا هو تفاقم التكنولوجيا المصرفية، والسعي الحديث نحو تحقيق الاستفادة من الاتصال والمعلومات من أجل ترقية وتطوير القطاع المصرفي، وفي السنوات الأخيرة تمّ إدخال الإعلام والتكنولوجيا على القطاع المصرفي وظهور خدمات الكترونية نتيجة لعصرنة أنظمة الدفع والسحب والتنظيم الداخلي للمصارف.

المطلب الأوّل: أساسيات عامة حول القطاع المصرفي

يعتبر الجهاز المصرفي من مجموعة مصارف تختلف باختلاف النشاط الذي تؤديه والهدف الذي أنشئت من أجله، وللقطاع المصرفي دور مهم في جذب المدخرات من وحدات الفائض وتحويلها إلى الفرص الاستثمارية، وعليه يعد القطاع المصرفي القلب النابض لتنفيذ السياسات الاقتصادية.

الفرع الأوّل: تعريف، أهمية القطاع المصرفي

أولاً: مفهوم القطاع المصرفي

تعريف 1: هو ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض، الاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني، ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل القوانين الحاكمة.[1]

تعريف 2: يعرف النظام المصرفي بأنّه مجموع المصارف العاملة في بلد ما، وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية، أي البنك المركزي والخزينة العامة.[2]

تعريف 3: يقصد بالجهاز المصرفي لبلد ما: المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات، المستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 19.

[2] خنابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي البنوك الالكترونية– البنوك التجارية– السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 179.

[3] هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتوظيف والتوزيعات، القاهرة، 2010، ص 05.

ويمكن القول أنّ القطاع المصرفي هو مجموعة المؤسسات التي تقدم الخدمات المصرفية أو خدمات أخرى متصلة بالنشاط المصرفي، وخاصة المتعلقة بمنح الائتمان في إطار توجيهات رقابة البنك المركزي والذي يسعى إلى تنفيذ السياسات النقدية والبنكية، بحيث يتم الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلد.

ثانياً: أهمية القطاع المصرفي

تظهر أهمية النظام المصرفي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة، وذلك من خلال ما يلي:

- زيادة النمو الاقتصادي، وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين، وتعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات آو فرص الاستثمار، وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال.
- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعملية الاستيراد والتصدير.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة، كما أنّها تلعب دوراً هاماً في التخفيض من مشكلة البطالة، من خلال التوظيف الكامل.
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات، وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، حيث يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل وتخفيض مشكل البطالة.[1]

[1] هدى زمولي، عواطف مطرف، مكانة البنوك وتغيير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية والمصرفية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 2، جامعة باجي مختار عنابة، ديسمبر 2021، ص 270.

الفرع الثاني: خصائص القطاع المصرفي

يمكن إبراز خصائص القطاع المصرفي في النقاط التالية:

- يتكون النظام المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز.
- يخضع النظام المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبنك المركزي.[1]
- واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني.
- أنّه نظام قائم يركز على عدد محدود من البنوك للقياس بالعمليات المصرفية.
- تعتمد المصارف خاصة التجارية والإسلامية بصفة رئيسية في مصادر أموالها على الودائع، أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة.
- تستثمر المصارف جزءاً كبيراً من الودائع إمّا في الإقراض وإمّا في أي وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائداً من كونها وسيط بين من يقدم المال ومن يحتاج إليه.[2]

المطلب الثاني: خلفيات حول آليات عصرنة القطاع المصرفي

لقد أصبح من الضروريات الملحة على القطاع المصرفي البحث عن آليات واستراتيجيات والميكانيزمات من أجل النهوض بالقطاع المصرفي وتطويره، لتحقيق التوافق مع التطورات العالمية.

الفرع الأوّل: مفهوم التحرير المصرفي، أهدافه وشروط نجاحه

أولاً: مفهوم التحرير المصرفي

يعتبر التحرير المصرفي من مضامين سياسات التحرير الاقتصادي ويمكن تعريفه كما يلي:

التعريف 1: يمكن تعريفه على أنّه عبارة عن عملية تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تطبق من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي، كتحرير معدلات الفائدة ونزع القيود المفروضة على حساب رأس المال، وذلك بهدف إصلاح القطاع المالي الداخلي والخارجي للدولة. [3]

التعريف 2: هو إلغاء مختلف القيود والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام، أو التقليل من احتكار الدولة لها وتحرير معدلات الفائدة وأسعار مختلف العمليات المالية

---

[1] هدى زمولي، عواطف مطرف، نفس المرجع، ص ص 269- 270.

[2] هشام جبر، إدارة المصارف، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص 11.

[3] فاطمة الزهراء طلحاوي، أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنك الجزائري، دراسة قياسية (2000- 2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018، ص 20.

والمصرفية، وجعلها تتحدد في السوق طبقاً لقوانين العرض والطلب، بالإضافة إلى فتح المجال المالي والمصرفي المحلي أمام القطاع الخاص برأس مال وطني أو أجنبي تشجيعاً للمنافسة ما بين البنوك.[1]

ويمكن تعريف التحليل المصرفي بالمعنى الضيق: على أنّه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي.[2]

أما بالمعنى الواسع: يشمل مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية والتطبيق الغير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يتمثل التحرير المصرفي في إعطاء المؤسسات المالية والبنوك الحرية الكاملة في إدارة أنشطتها المصرفية، وذلك عن طريق إلغاء كافة القيود والحواجز على عمل النشاط المصرفي وذلك عن طريق تحليل معدلات الفائدة على القروض والودائع.

ثانياً: أهداف التحرير المصرفي

يهدف التحرير المصرفي إلى خلق شروط المنافسة في السوق المصرفي، وتقليل الحواجز والعراقيل وتوفير بيئة مصرفية تنافسية لزيادة الادخار والاستثمار، وتتمثل أهداف التحرير المصرفي فيما يلي:

- تحرير التحولات الخارجية مثل تحرير العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.[4]
- تعبئة الادخار المحلي الأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار.
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.[5]

---

[1] نورة زيان، محمد شويكات، قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL (1990- 2015)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 36، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 36.

[2] عبد الصمد بن عبد الرحمن، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020- 2021، ص 23.

[3] صالحي عبد القادر، سياسات التحرير المالي وأثرها على تطوير آليات العمل المصرفي في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاقتصادية، العدد 16، جامعة باجي مختار عنابة، 2016، ص 110.

[4] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، التحولات الإقتصادية- واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004 ، ص 478.

[5] فطوم معمر، توجيهات النظام المصرفي في الجزائري في ظل التحليل المصرفي، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2011، ص 27.

- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية، وخلق فرص استثمار جديدة.[1]
- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية، خاصة مع دخول الدول النامية إلى منظمة العالمية للتجارة.[2]

ثالثاً: شروط نجاح التحرير المصرفي

لكي يتحقق نجاح التحرير المصرفي يجب توافر مجموعة من الشروط الأساسية وهي:

1. توافر الاستقرار الاقتصادي العام:

من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي العام هو وجود معدل تضخم منخفض، لأنّ ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة بالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد، ممّا يعرقل النمو الاقتصادي ويساهم في إضعاف النظام المصرفي والتأثير على التحرير المصرفي، ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام يجب اتخاذ عدة إجراءات وقائية وعلاجية. [3]

- **الإجراءات الوقائية:** هي عادة إجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمات المصرفية الهياكل القانونية والتنظيمية للحد من المخاطر المالية وحماية المودعين.
- **الإجراءات العلاجية:** هي عادة إجراءات تتخذ بعد حدوث الأزمات المالية، وتكون على شكل تأمين على الودائع إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المودعين، وحقوق الملكية الحكومية، كما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير السيولة النقدية، والقيام بإجراءات التصفية. [4]

ويمكن القول أنّه من أجل القيام بالإصلاح المصرفي لابد من تطبيق وتنفيذ سياسة التحرير المصرفي، كما يشترط توفر الاستقرار الاقتصادي العام المتمثل في استقرار الأسعار، والتقليل من مدى رفع معدلات الفائدة وبالتالي التحكم في معدل التضخم الذي يضخم من الديون ويؤثر على النظام المالي.

---

[1] عماد سعدي، منال عرباوي، أثر التحرير المالي والمصرفي على النظام المصرفي في الجزائر في إطار إتفاقية تحرير التجارة الخدمات (دراسة تقييمية)، ملتقى علمي: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 4-5 فيفري 2019، ص 13.

[2] محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008 -2009، ص 9.

[3] بربري محمد أمين، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة قصدي مرباح ورقلة، أيام 12/11 مارس 2008، ص 8.

[4] محمد عبد الأمير عطية، حسوني الزرفي، انعكاسات التحرير المصرفي في الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقية مدة 1998-2011، رسالة ماجستير، جامعة كلبلاء كلية الإدارة والاقتصاد، سنة 2013، ص49.

2. إتباع سياسة التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي:

يجب أن تبدأ من المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي، بحيث:

أ. **القطاع الحقيقي:** يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفقاً لقوى السوق لفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة وبطريقة عقلانية على المؤسسات، ورفع الدعم على الأسعار وتطبيق سياسة الخوصصة.

ب. **القطاع المالي والمصرفي:** يتم فيه إزالة القيود على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير، إضافة إلى منح البنوك الاستقلالية الكاملة في منح الائتمان واتخاذ القرارات المناسبة.[1]

3. توافر المعلومات والتنسيق بينها:

في هذا الإطار يوجد نوعين من المعلومات المطلوبة للأسواق المالية:

- ✓ **أولها:** معلومات عن سياسة عن سيولة المؤسسات المالية وهذه المعلومات للمستثمرين والمودعين، ولمن يرغبون في إيداع أموالهم أو سحبها من مؤسسات مالية معينة.
- ✓ **ثانيها:** معلومات عن إدارة المؤسسات المالية للمساعدة على تفادي المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار ومعرفة العائد المتوقع منها.

وعلى هذا الأساس يتطلب نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي توافر المعلومات الكافية عن الأسواق المالية والمصرفية وإتاحتها أمام كل المتدخلين في هذه الأسواق، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف، وأمام المتعاملين والمستثمرين حيث يتمكنوا من ترتيب قراراتهم المالية.

4. الإشراف الحذر على الأسواق المالية:

نجاح سياسة التحرير المالي المصرفي لابد أن يكون للدولة دور في الأسواق المالية، ويتطلب ذلك إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي وتفادي وقوع الأزمات المالية، ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية إلى الاهتمام بإدارة، وضمان رأس المال وتقليل المخاطر والاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك والهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة، وتسهيل تدفق المعلومات وإقامة هيئات رقابية تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي، وهذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي والرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الأولي. [2]

---

[1] عبد الحميد بوشرمة، الجهاز المصرفي ومتطلبات العولمة المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، دفعة 2010، ص 42.

[2] تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي، شهادة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 –2017، ص 51.

الفرع الثاني: مقررات بازل 1 -2 -3

إنّ تطور النظام المصرفي في العالم أدى إلى تزايد درجة المخاطر التي تهدد سلامة هذه المصارف، الأمر الذي تولد عنه تشكيل لجنة للرقابة المصرفية، أطلق عليها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

أولاً: بازل 1

1.1 تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة Group of ten وذلك مع نهاية سنة 1974 بعد أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية وتعثر هذه المصارف، تتضمن لجنة بازل مجموعة من المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصاريف وذلك لاستفادة الدول منها.

وهنا يمكن القول أنّ لجنة بازل للرقابة المصرفية هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية، وإنّما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية. [1]

2.1 مقررات لجنة بازل 1:

انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب

أ. التركيز على المخاطر الائتمانية:

حيث تهدف الاتفاقية على حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذ في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء في الاتفاقية عام 1988، مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

ب. تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:

تمّ تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك فيها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنّه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوفر لديه المخصصات الكافية، في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولاً ثم تأتي بعد ذلك تطبيق معيار رأس المال. [2]

---

[1] مريم هاني، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 76.

[2] عمار عريس، مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3 العدد 1، بشار الجزائر، ص 101.

ج. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية وتضم مجموعتين فرعيتين هما:
  - ✓ الدول الأعضاء في لجنة بازل مجموعة العشرة G10.
  - ✓ الدول التي عقدت ترتيبات افتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: استراليا، النمسا الدنمرك، النرويج، البرتقال، نيوزيلندا، فنلندا، أيسلندا، اليونان، تركيا.
- **المجموعة الثانية:** وهي الدول ذات المخاطر المرتفعة، وتشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى. [1]

د. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:

عند حساب معدل كفاية ترجع الأصول بالأوزان التالية الوزن 0%، 10%، 20%، 50%، 100%، وكل وزن ترجيحي له الأصول الخاصة به.

هـ. مكونات رأس المال: حيث ينقسم إلى شريحتين:

- **رأس المال الأساسي:** ويشمل حقوق المساهمين الاحتياطات المعلنة الناتجة من العوائد والفوائض كعلاوة إصدار الأسهم الأرباح المحتجزة.
- **رأس المال المساند التكميلي:** وهي احتياطات لا تظهر في الحسابات الختامية، احتياطات إعادة تقييم ومخصصات عامة، أدوات رأسمالية والدين، والدين المساند طويل الأجل، ويجب احترام الشروط الآتية: [2]

✓ أن تزيد القروض المساندة أو الثانوية عن 50% من قيمة رأس المال.

✓ ألاّ تزيد المخصصات العامة عن 2% كحد أقصى مرحلياً، ثم تحديد 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة.

✓ إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم 55% من قيمتها لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عن بيع الأصول.

✓ يشترط لقبول أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أو التكميلي أن يكون موافقاً عليها من قبل السلطات الرقابية، وتكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وألاّ تكون لها صفة المخصص وبعض الدول لا تسمح بها. [3]

---

[1] العسالي جمال، مقررات لجنة بازل2، قراءة لمختلف الجوانب الأساسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية 2/18،جامعة الجلفة، ص8.

[2] يحياوي وفاء، تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3 على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة البليدة 2، 24 -1، ص 152.

[3] العسالي جمال، نفس المرجع ، ص 5.

ثانياً: بازل 2

1.1 تعريف بازل 2:

تعد اتفاقية بازل 2 التي صدرت في سبتمبر 2005 حصيلة مقترحات لجنة بازل التي تمّ تقييمها في يونيو 1999، إذ تعتبر اتفاقية لجنة بازل الثانية إصلاح جبار ساهم في تعزيز الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، من خلال عرض القواعد اللازمة للبنوك كتقدير متانة رأس المال، ويوفر مدخلاً شاملاً لإدارة المخاطر وتدعيم انضباط السوق، من خلال تحسين الشفافية في إعداد التقارير المالية من قبل المصارف. [1]

وجدير بالذكر أنّ اتفاق بازل 2 ليس مجرد إعادة النظر في الاتفاق السابق بازل 1 بقدر ما هو تبني نظرة جديدة للتعامل مع المخاطر، وما يستوجبه ذلك من تغيير في أساليب إدارة البنوك والرقابة عليها، بالإضافة إلى محاولة التغيير في البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك. [2]

2.1 مقررات لجنة بازل 2:

نتيجة التطورات المصرفية السريعة ظهرت مخاطر لا يغطيها معيار بازل 1 وأصبحت الاتفاقية أقل إلزاماً، وبعد التعديلات التي طرأت عليها أصدرت لجنة بازل في أفريل 2003 إتفاقية جديدة (بازل2)، والتي نصت على ثلاث ركائز أساسية لأجل فاعلية الرقابة المصرفية وتحقيق الاستقرار المصرفي كما يلي:

أ. **الدعامة الأولى:** (المتطلبات الدنيا لرأس المال) يستند معيار كفاية رأس المال حسب هذه الاتفاقية إلى المبدأ أنّ مستوى رأس المال البنك ينبغي أن يكون مرتبطاً بالمخاطر التي قد يتعرض لها البنك، فبموجبها ثم إدراج مخاطر التشغيل في حساب كفاية رأس المال حيث أصبح قياسها يتم اعتماداً على ثلاثة أنواع للمخاطر: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية مع استخدام عدد من النماذج لقياس أي نوع من هذه المخاطر، وتحسب كما يلي: [3]

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل } \mathbf{2} = \frac{\text{اجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}\times \mathbf{12,5}} \geq \mathbf{8\%}$$

[1] أحمد سليمان خضاونه، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها، الطبعة الأولى، الكاتب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 308.

[2] أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007، ص 2005.

[3] عمار عريس، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3 العدد 1، جامعة بشار الجزائر، 2017، ص 104.

ب. الدعامة الثانية: عملية المراجعة والرقابة

يفترض الإطار الجديد لبازل 2 أن تقوم الهيئات الرقابية المصرفية بالتأكيد من أنّ جميع المصارف التي تحت إشرافها قد بادرت بتطوير أنظمة داخلية تختص بتقييم كفاية رأس المال، وذلك بالنظر في حجم المخاطر التي يتحملها المصرف، والغرض الأساسي لهذه الدعامة هو الحرص على الثقة في المصرف لأنّ اهتزازها ستكون له آثار وخيمة عليه وعلى نظام المصرفي والاقتصاد ككل[1]، وقد حددت لجنة بازل 3 مبادئ رئيسية لعملية المراجعة:

- يجب أن يكون للبنوك عملية شاملة لتقييم كفاية رأس المال مقارنة بحجم مخاطرها، وتوصى إستراتيجية للحفاظ على مستويات رؤوس أموالها.
- قيام السلطات الرقابية بمراجحة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لقياس مدى كفاية رأس المال وضمان الوفاء بالتزامها، برصد وتحقيق إمتثالها مع نسب رأس المال التنظيمي.
- توقع السلطات الرقابية عمل البنوك على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال.
- قدرة السلطات الرقابية على التدخل في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال تحت المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خسائر بنك معين، ذلك مع اتخاذ إجراءات علاجية سريعة إذا لم يتم الحفاظ على رأس المال.

ج. الدعامة الثانية: انضباط السوق

تهدف إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية والإفصاح، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه لتحقيق هذه الدعامة يتطلب ضرورة توفير نظام دقيق للمعلومات في السوق، حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفايتها، ومعرفة قدرتها على إدارة المخاطر.[2]

ثالثاً: بازل 3

1.1 تعريف بازل 3:

هي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية التي طورتها لجنة بازل، للرقابة على المصارف ولتعزيز الإشراف، وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي. [3]

---

[1] تاتي ضاوية، خالدي رشيدة، ملائمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية، دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث دراسات التنمية المجلد 8، العدد 2، جامعة حمه لخضر، الوادي 2021، ص 205.

[2] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011 –2012، ص 87.

[3] موسى رحماني، مريم زايدي، اتفاقية بازل 3 كمدخل علمي لتطوير نموذج احتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، مجلة دفاتر الاقتصادية، العدد 2، جامعة بسكرة، 2016، ص 29.

2.1 دعائم اتفاقيات بازل 3:

الدعامة الأولى: متطلبات رأس المال وتنص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس المال في المصارف.

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس مال (شريحة 1 + شريحة2)}}{\text{الأصول والتعهدات المرجحة بالمخاطر الائتمانية + تشغيل سوق + مخاطر تشغيل}} \%100$$

الدعامة الثانية: الرفع المالي وتتمحور هذه الدعامة حول نسبة الرافعة المالية، وتهدف إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وتحسب وفق العلامة التالية:

$$\frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي الميزانية خارج الموجودات وقد تمّ إضافة الموجودات خارج الميزانية}}$$

الدعامة الثالثة: نسبة السيولة، ولقد اقترحت لجنة بازل استحداث آلية للتحوط ضد مشكلة السيولة التي ظهر جلياً خلال الأزمة المالية، وذلك ببلورة معيار عالمي للسيولة أين تمّ اقتراح نسبتين:

- **النسبة الأولى** خاصة بالمدى القصير ويطلق عليها نسبة تغطية السيولة وتحسب وفق العلاقة: [1]

$$\frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq \%100$$

- **النسبة الثانية:** خاصة بالمدى المتوسط والطويل يطلق عليها نسبة صافي التمويل المستقر وتحسب:

$$\frac{\text{قيمة التمويل المستقر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq \%100$$

الدعامة الرابعة: عمليات المراجعة، حيث شجعت لجنة المصارف على تطوير استخدام أفضل الطرق والأساليب لرقابة وإدارة المخاطر، كما يجب على المصارف إجراء مراجعة مستقلة لمخاطر الجهات المقابلة المقترضة بشكل منتظم لا يقل عن مرة في السنة.

الدعامة الخامسة: انضباط السوق، وهي دعامة مكملة للدعامة الأولى وذلك من خلال الإفصاح على الأساليب الداخلية للتصنيف الائتماني وقياس مخاطر مختلفة. [2]

- رفع المستوى الأوّل من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 إلى 6%.

---

[1] معمري نرجس، آيت عكاش سمير، الإصلاح المالي في الجزائر وفق متطلبات اتفاقية بازل3 وأثره على استقرار النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11 العدد 1، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2020، ص 207.

[2] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013- 2014، ص 119.

- احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي يتراوح من 0% وإلى 2.5% من رأس المال.
- انتقلت النسبة الدنيا لمتطلبات رأس المال من 8% إلى 10.5% كنسبة من الأصول المربحة بالمخاطر.
- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 2 إلى 4.5%، وأضيف إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية بـ 2.5% من الأصول والتعهدات المصرفية لاستخدامه لمواجهة الأزمات. [1]

الفرع الثالث: مفهوم الشمول المالي، أهدافه وأبعاده

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة في الآونة الأخيرة، وبات هذا الموضوع من الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسات المالية والدولية، ومنها البنك الدولي لمجموعة 20.

أولاً: مفهوم الشمول المالي

لقد تعددت تعاريف الشمول المالي والتي نذكر منها:

1. **تعرف مجموعة G20 الشمول المالي** : على أنّه مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي(AFI) [2] بأنّه تعزيز وصول استخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. [3]
2. **تعريف البنك الدولي:** الشمول المالي يعني أنّ الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة وبأسعار ميسورة، تلبي احتياجاتهم في مجال المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. [4]
3. الشمول المالي هو إتاحة أو استخدام كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لأكبر عدد من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصاً شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض.

وعموماً يمكن تعريف الشمول المالي على أنّه ضمان الحصول على الخدمات المالية والبنكية للفئات الميسورة وذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة، حتى تمكنهم من الحصول على هذه الخدمات والوصول إليها. [5]

---

[1] بن سالم فرح، أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية، عينة من البنوك التجارية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ص 254.

[2] **AFI**: Alliance for Financial Inclusion.

[3] بعوينة سليمة، قاسي بسمة، فعالية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 12 العدد 2، جامعة أحمد زبانة، غليزان، 2022، ص 201.

[4] البنك الدولي الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء
https:www.albankadawli.orglan/topic/financial inclusion.orerview/03/11/2024.

[5] نعم حسين نعمة، الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2019 ص 15.

ثانياً: أهداف الشمول المالي

نظراً للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق، والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة تتماشى مع المنافع من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أنّ بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.[1]
- زيادة قدرة القطاع المصرفي على توسيع الاستثمارات، من خلال توسيع أجهزة الصراف الآلي وانتشار الفروع البنكية.
- توسيع استخدام التكنولوجيا الجديدة في التعاملات المالية.
- تعزيز قنوات اتصال فعّالة بين القطاع المصرفي والعملاء، ومن ثم جذب أكبر عدد من العملاء. [2]
- زيادة الوعي بفوائد الخدمات المالية بين الفئات المحرومة اقتصادياً في المجتمع.
- خفض الشمول المالي من نسبة البطالة وحدة الفقر وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.[3]
- تعزيز وحماية حقوق المستهلكين والخدمات المالية، وذلك من خلال إعداد السياسات والتعليمات وبالخصوص تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.[4]

ثالثاً: أبعاد الشمول المالي

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية، وهي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين المزود الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، حيث تمّ قياس الشمول المالي قديماً بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تمّ تغطيتها، وفيما يلي يتم وصف الأبعاد التالية:

---

[1] صورية سني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4 العدد 1، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019، ص 109.

[2] آية عادل محمود عوض، أثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3 جامعة القاهرة،2021، ص 378.

[3] عبد الرؤوف أحمد الحنفي، الشمول المالي بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية مصر، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 4، يونيو 2023، ص 119.

[4] نعم حسين نعمة، متطلبات ومؤثرات الشمول المالي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

1. الوصول للخدمات المالية:

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي، مثل تكلفة القرب من نقاط الخدمات المصرفية، حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المصرفية. [1]

2. استخدام الخدمات المالية:

يشير بعد استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسة القطاع المصرفي وتكمن مؤشرات هذا البعد فيما يلي:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع محدد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة بويصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات بنكية رسمية مالية.
- نسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة الذي لديها قروض قائمة. [2]

3. جودة الخدمات المالية:

جودة الخدمات المالية يعتبر مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية، وتعتبر الخدمة المالية تحدياً يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.[3]

---

[1] محمد بوطلاعة، حسينة ساعد بخوش، سليمة كريمة بوقرة، واقع الشمول المالي، الأردن الجزائر، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، 04-02-2020، ص 148.

[2] العباس بهناس، رسول حميد عز الدين بسيسة بلعباس، أسس ومتطلبات تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة المعارف 2/14، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 216.

[3] فلاق صليحة، حمدي معمر، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7 العدد 4، جامعة الشلف، 2019، ص 4.

وهناك مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة وهي:

- القدرة على تحمل التكاليف.
- الشفافية.
- الراحة والسهولة.
- حماية المستهلك.
- التثقيف المالي.
- المديونية والسلوك المالي.
- العوائق الائتمانية. [1]

المطلب الثالث: أساسيات عامة حول الدفع الالكتروني

تطورت وسائل الدفع الالكتروني مع استخدام التكنولوجيا وانتشار التجارة الالكترونية، فقد أصبح من الضروري استحداث وسائل دفع حديثة تتماشى مع البيئة، وكانت وسائل الدفع الالكتروني علاجاً لذلك حيث أخذت هذه الأخيرة اختلافاً في أنواعها وتعريفاتها، وذلك نظراً لتطور التجارة الالكترونية حيث تسمح بالوفاء بقيمة السلع والخدمات.

الفرع الأوّل: تعريف وسائل الدفع الالكتروني وأنواعها

أولاً: تعريف وسائل الدفع الالكتروني

تعددت التعاريف بالنسبة لوسائل الدفع الالكتروني وسنعرض البعض منها:

- ❖ وسائل الدفع الالكتروني هي كافة الأدوات والأساليب والتقنيات المستخدمة التي تسمح لكل الأفراد بتحويل الأموال.
- ❖ عرف القانون الجزائري وسائل الدفاع الالكتروني على أنّها كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما كان السند أو الأسلوب التقني المستعمل. [2]
- ❖ هي تلك الوسيلة التي يمكن لصاحبها القيام بعمليات الدفع عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات. [3]

---

[1] أسامة فراح، عبد العزيز رحمة، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، في البنوك مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4 العدد 2، ص 651.

[2] نزيهة غزالي، الآليات القانونية لحماية وسائل الدفع الالكتروني في التشريع الجزائري، مجلة البحوث الإدارية والسياسية، جامعة محمد دباغين سطيف، الجزائر العدد العاشر، ص 288.

[3] العشي هارون، وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، المجلد 9 العدد 3، ص 174.

وعموماً يمكن تعرف وسائل الدفع على أنّها كل الأدوات التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، من أجل تسهيل عملية الدفع الالكتروني وتحويل الأموال عبر شبكة خاصة تتمتع بالسرية التامة.

ثانياً: أنواع وسائل الدفع الالكتروني

لقد تنوعت وتعددت وسائل الدفع الالكترونية في البنوك التجارية نظراً لسرعتها الفائقة في مجال المعاملات المصرفية، لهذا سنتعرف على أنواعها.

أولاً: البطاقات المصرفية

وهي بطاقات بلاستيكية تصدر للزبائن المال لشراء السلع والخدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة، إذ يقوم الزبون بكتابة رقم البطاقة وتاريخ انتهاء الصلاحية وعنوان إرسال الفواتير في نموذج طلب يقدم للبائع للتحقق من التفاصيل والتأكد من الدفع، وتقسم هذه البطاقات إلى نوعين:

1. البطاقات الائتمانية:

وهي أداة دفع وسحب نقدي استخدامها لاقتراض المال من مصدر البطاقة الائتمانية وتدفعه لاحقاً، أي أنّها تتيح لك شراء السلع والخدمات الآن وتدفع أثمانها لاحقاً، وهذا يعني أنّ الزبون مدين بالمال إلى الشركة المصدرة لبطاقة ائتمان، وبذلك إذا قام الزبون بسداد متأخر أو لا يدفع الرصيد كاملاً أو تجاوز حد الائتمان الخاص به سوف يضطر إلى دفع إضافي برسوم وفوائد، وتنقسم إلى: [1]

- **بطاقة الأمريكان اكسبرس: American Express**

هي بنك أو المؤسسات المالية الكبرى، تقوم بعملية إصدار الائتمانية دون أن تمنح تراخيص إصدار البطاقات لأي بنك أو مصرف، وأهم البطاقات الصادرة عنها:

- بطاقة الأمريكان اكسبرس الخضراء.
- بطاقة الأمريكان اكسبرس الذهبية.
- بطاقة الأمريكان الماسية.[2]

[1] حيدر كامل مجيد، واقع وسائل الدفع الالكترونية في العراق للمدة (2010– 2018)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 29 الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، حيزران ،2021، ص 45.

[2] محمد أمين بن عزة، جليلة زوهري، واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 3، جامعة سعيدة، الجزائر، ماي 2011، ص 189.

➢ **بطاقة فيزا:**

منظمة فيزا هي صاحبة الترخيص للبطاقات البنكية التي تحمل اسم فيزا، وهي لا تقوم بإصدار هذه البطاقات وليست مؤسسة بنكية، بل هي مثل نادي يساعد البنوك الأعضاء على إدارة خدماتهم، وتكون إداراتها من ممثلي البنوك الأعضاء.

تمنح الفيزا العالمية تراخيص إصدار ثلاثة أنواع من بطاقتها:

- ❖ **بطاقة فيزا الفضية:** تمنح لأغلب الزبائن من التجار توفر جميع الخدمات من قبل منظمة فيزا.
- ❖ **بطاقة فيزا الذهبية:** تمنح للزبائن ذوي الكفاءة المالية العالية.
- ❖ **بطاقة الإلكترون:** تستخدم في أجهزة الصراف الآلي الدولية أو في الأجهزة القارئة للشريط المغناطيسي.[1]

ثانياً: البطاقات الذكية

هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات مقاييس ومواصفات معينة ومحددة من قبل منظمة إيزو، وتحتوي هذه البطاقة على رقائق الكترونية قادرة على تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم والعنوان والبنك المصدر لها، وأسلوب الصرف والمبلغ المنصرف وتاريخه وتاريخ حياة الزبون أو العميل المصرفية.[2]

ما يميز هذه التقنية قدرتها على التخزين من خلال احتوائها على شريحة الكترونية أو معالج دقيق، يضم هذا الأخير العناصر التعريفية لصاحب البطاقة ورصيده وكل العمليات التي أجريت عليها، بالإضافة إلى إمكانية تخزين كل التسهيلات الممنوحة من طرف البنك لصالح صاحبها، كما أنّه بإمكانه تخزين خمسة أنواع مختلفة من العملات وهذا وفق برنامج لا يقبل الانتهاك أو تعديل المعلومات الموجودة فيها، وهذا يرجع للرأس الذي يحتوي عليه كمبيوتر حقيقي مصغر، حيث يتم تخزين المعلومات وإدارتها ومعالجتها.[3]

---

[1] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، البطاقات البنكية الافتراضية والسحب المباشر من الرصيد، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق سوريا، 2003، ص ص 33- 35.

[2] شكري عادل يوسف، الحماية الجنائية لبطاقة الدفع الالكترونية، دراسة مقارنة، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 11 العراق، 2011، ص 92.

[3] سماح ميهوب، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية- حالة نشاط البنك عن بعد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013- 2014، ص 92.

ثالثاً: التحويل المالي الالكتروني

ويقصد بنظام التحويل المالي الالكتروني مجموعة من القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف الكترونية، أو مصارف انترنت مرخص لها القيام بهذه العملية، ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر ومن خصائصها ضمان الأمان، وأكثر مصداقية للمتعاملين، إضافة إلى أنّها مجموعة من العناصر كاختصار الزمن ووفرة الجهد والتكلفة في التعامل، بفعل قابليته للتجزئة بفعل توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد على غرار الشيك.[1]

كذلك يسمح هذا النظام بنقل وتحريك هذه النقود من حساب إلى آخر وتنفيذ أوامر الدفع التي يتلقاها البنك من عملائه، وقد شاع استخدام نظام التحويل الالكتروني للنقود بين الشركات بعضها البعض أو بينها وبين الأفراد، وذلك من خلال البنوك المعنية التي يتعاملون معها، حيث أنّ انتقال النقود وفق هذا النظام لا يتم إلاّ بتدخل البنك.[2]

رابعاً: النقود الالكترونية

هي وسيلة جديدة ظهرت إلى جانب بطاقة الائتمان، وتعني أنّ المستهلك أو العميل لدى البنك يكون لديه حسابين أحدهما بالعملة الحقيقية والآخر بالعملة الالكترونية، إذ يبقى له أن يحول أي قيمة من حسابه بالنقود العادية إلى حسابه بالنقود الالكترونية، فإذا أراد الوفاء بمقابل سلعة أو خدمة جاز له ذلك عن طريق تحويل هذه القيمة للتاجر البائع، ليقوم هذا الأخير بمراجعة البنك المصدر للتأكد من صلاحية النقود المستخدمة في الدفع وبعدها يودع قيمتها في مصرفه.[3]

خامساً: المحافظ الالكترونية

يمكن تعريفها بأنّها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر. تعرف أيضاً بأنّها برنامج يقوم المستخدم بتنصيبه على جهاز الحاسوب الشخصي، ويتم تخزين المعلومات الشخصية وأرقام البطاقات الائتمانية في هذا البرنامج، وعندما يقوم المستخدم بعملية الشراء نضغط على كبسة[4]

---

[1] الحبيب بن جابر، محمد عبد العزيز، عصرنة وسائل الدفع: مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك المركزية، "الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر" عرض التجارب الدولية، جامعة وهران الجزائر، يوم 26- 27 أفريل 2011، ص 5.

[2] أحمد السيد لبيب إبراهيم، الدفع بالنقود الالكترونية- الماهية والتنظيم القانوني، دراسة تحليلية ومقارنة، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2009، ص ص 4- 5.

[3] عماد الدين بركات، طيبي حورية، وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 1 العدد 2، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف + جامعة الجزائر، 2019، ص 129.

[4] إكرام حجاب وآخرون، تحديات نظام الدفع الالكتروني وواقع تطبيقه في البنوك التجارية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3 العدد 2، الجلفة الجزائر، 2020، ص 136.

واحدة ليتم تعبئة المعلومات المطلوبة آلياً. وظهرت هذه الطريقة بدلاً من قيام الزبون بتعبئة نموذج شراء عند كل عملية، ومن أهم الشركات المصدرة نجد فيزا كارد وماستر كارد. [1]

سادساً: الشبكات الالكترونية

هو محرر ثلاثي الأبعاد معالج الكترونياً بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمراً من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه، بأن يدفع مبلغاً من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد، ولعلّ الشيك الالكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التقنيات الالكترونية.

إنّ الشيك من الأوراق التجارية التي استفادت من تقنيات المعلومات والمعالجة الالكترونية كالبنوك التي تعد طرفاً أساسياً في الوفاء بها بل تحصيلها، ولما كانت البنوك تستعمل دائماً وسائل المعالجة الالكترونية فإنّ الشيك من أهم الأوراق التجارية التي تخضع لمثل هذه المعالجة.[2]

الفرع الثاني: أهمية وسائل الدفع الالكتروني

تكمن أهمية وسائل الدفع الالكتروني في عدة نقاط نذكر منها:

- هي وسيلة لضبط المصاريف والحساب والسرعة في التنفيذ.
- تمتاز وسائل الدفع الالكتروني بتسهيل وتسيير عملية الشراء في التعاملات المالية.[3]
- فتح المجال لتوسيع التجارة الالكترونية.[4]
- اعتماد المصارف على نظام الدفع ممّا يساعدها في تطوير قدراتها التنافسية.[5]
- الشعور بالأمان والخصوصية وسهولة الحمل والاستعمال.
- تقديم خدمات بنكية ذات جودة عالية على مدار الوقت.[6]

---

[1] إكرام حجاب وآخرون، نفس المرجع ، ص 136.

[2] ماهر مصطفى محمود، الشيك الإلكتروني، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ص ص 9- 10.

[3] سعودي مناد، رزمة خضرة، أهمية وسائل الدفع الالكترونية في زمن كورونا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11 العدد 2، جامعة الجزائر، 2022، ص 667.

[4] لوصيف عمار، إستراتيجية نظام المدفوعات للقرن 21 مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المنتوري قسنطينة، 2008 – 2009، ص 7.

[5] جلول بن قشوة، الآليات الحديثة في المؤسسات الجزائرية ومساهمتها في انتشار استعمال التسويق الالكتروني، مجلة الدراسات، جامعة الأغواط، المجلد 08 العدد 02، 2017، ص ص 96- 97.

[6] بوعكة كاملة، النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، 2022 ، ص 109.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب الدفع الالكتروني

أولاً: مزايا وسائل الدفع الالكتروني

1. بالنسبة لحاملها:

تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها:

سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أنّ لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فورياً بمجرد ذكر رقم البطاقة.[1]

2. بالنسبة للتاجر:

ليس هناك أكثر أماناً وأقوى ضماناً لحقوق البائع من البطاقات البنكية ووسائل الدفع بصفة عامة، ذلك أنّ الشركة المصدرة لها تضمن وصول حقوق البائعين.

فضلا على ذلك قد يؤدي إلى زيادة المبيعات على أساس أنّ حاملها لا ينظر إلى الإنفاق بالنقود الورقية، كما أنّ تجار التجزئة حققوا ميزة تخلصهم من اختلاسات الصندوق، ومن هذا الجانب أيضاً فإنّها أزاحت عبئاً على البائعين المتمثل في متابعة ديون الزبائن، حيث أصبح يقع عاتق البنوك والشركات المصدرة.[2]

3. بالنسبة لمصدرها:

حيث تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي يحققها المصارف والمؤسسات المالية.[3]

---

[1] عصام عمر أحمد مندور، البنوك والوضعية والشرعية للنظام المصرفي، نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الشرعية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 151.

[2] عبد الحميد برحومة، صورية بوطرفة، النقود الالكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد: مخاطرها وطرق حمايتها، الملتقى العلمي الرابع، عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، عرض تجارب دولية 26 -27 أبريل 2011، الجزائر، الساعة 8:00، ص 18.

[3] الزين منصوري، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني: عوامل الانتشار وشروط النجاح، الملتقى العلمي الدولي الرابع، عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، عرض التجارب الدولية 26 -27- 29 أبريل 2011 الجزائر، ص 4.

ثانياً: عيوب وسائل الدفع الالكتروني

كما لوسائل الدفع الالكتروني مزايا، لها أيضا عدة عيوب نذكر منها:

1. بالنسبة لحاملها:

من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.[1]

2. بالنسبة للتاجر:

إنّ مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل بنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء، هو يفي تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.[2]

3. بالنسبة لمصدرها:

أهم خطر يواجهه مصدرها هو مدى سداد حاملي بطاقات الديون المستحقة عليهم، وكذا تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها. [3]

[1] عصام عمر أحمد منصور، البنوك الوضعية والشرعية، نفس المرجع ، ص 152.

[2] أبو بكر سالم، قاجة آمنة، قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني، التجربة الماليزية، مجلد التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 1 العدد1، المركز الجامعي ميلة + جامعة ورقلة، ديسمبر 2016، ص 51.

[3] منصور علي محمد القضاة، بطاقات الاعتماد تطبيقاتها المصرفية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسة الإسلامية، قسم الفقه جامعة اليرموك الأردن 1998، ص 37.

المبحث الثاني: علاقة عصرنة القطاع المصرفي بالدفع الالكتروني

المطلب الأوّل: تأثير وسائل الدفع الالكتروني على تطوير القطاع البنكي

يعتبر الدفع الالكتروني في البنوك أحد أهم العوامل اللازمة لنجاح عصرنة وتطوير البنوك، وحتى يتم هذا التميز والتطور في القطاع البنكي لابد من تحسين وتطوير في الخدمات البنكية، وذلك باستخدام وسائل الدفع الالكتروني في المصارف التي تعمل بشكل فني في تطوير عملها في الداخل والخارج.

إنّ تطوير الخدمات البنكية له ميزة جديدة على القطاع المصرفي، حيث تؤدي هذه الميزة إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات، وتعني هذه العملية طرح منتجات معرفة حالياً في السوق ولكنها جديدة على المصرف، وتهدف عملية تطوير الخدمات المصرفية إلى تعزيز ودفع القدرة التنافسية في البنوك وبالتالي زيادة ربحية المصرف على المدى الطويل.

بالإضافة إلى تأثيرها على كفاءة العمليات الداخلية من خلال تحسين طرق إدارة العلاقة مع العملاء وذلك أنّ الخدمة الالكترونية داخل المصارف تتميز بالدقة في الأداء، وتمكن العملاء من الحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي من مواقعهم البعيدة في أي وقت أو مكان أي خفض الجهد، وبالتالي فإنّه من المفروض أن تؤدي إلى تحسين العلاقات مع عملاء البنك خاصة في ظل عدم انتقال العميل إلى البنك وتجنب طوابير الانتظار أي سرعة انجاز العمليات دون الحاجة إلى الذهاب إلى البنك. [1]

تقوم المصارف بتوسيع مجموعة الخدمات المقدمة من خلال الاعتماد على الدفع الالكتروني، ويستطيع البنك أن يوسع في الخدمات التي يقدمها ويظهر ذلك من خلال مختلف أنواع وسائل الدفع الالكتروني من النقود الالكترونية، والبطاقات الائتمانية المتنوعة، وعمليات التحويل المالي وغيرها من الخدمات التي تتوفر الكترونياً للعميل وتمكنه من سداد مختلف مشترياته من السلع والخدمات التي يتحصل عليها.

المطلب الثاني: مساهمة الدفع الالكتروني بتحسين جودة الخدمات البنكية

مع مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا تسعى المصارف دائماً إلى تحسين خدماتها المقدمة وذلك لإرضاء عملائها.

إنّ العلاقة القائمة بين جودة الخدمة المصرفية ووسائل الدفع الالكترونية تتجلى في مزايا المعاملات المصرفية الالكترونية، بحيث هذه الأخيرة أدت إلى توسيع قاعدة الأفراد المتعاملين مع المصارف بفضل ما توفره من جودة في الخدمات المصرفية، وعليه من بين هذه المزايا التي توفرها وسائل الدفع لتحسين الجودة في الخدمات ما يلي:

[1] هارون العشي، فايزة يوراس، وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9 العدد 3، جامعة باتنة، 2018، ص181.

أولاً: انخفاض التكلفة

انخفاض التكلفة راجع إلى كون البنوك تعتمد على شبكة الانترنت في تقديم خدماتها وذلك للحد من العوائق اللوجستية وانخفاض المخاطر التشغيلية ممّا يؤدي إلى رفع أداء البنوك المقدمة لخدمات الدفع الالكتروني.

ثانياً: تحقيق درجة أعلى من الخصوصية

إنّ حرية اختيار الزبون والتعامل مع وسائل الدفع من خلال كلمات مرور يزيد من ثقة الزبون والرضا عن الخدمة المقدمة.[1]

ثالثاً: أمن المعاملات والتعقيد

المصرف مطالب بتوفير الأمن في المعاملات المصرفية التي تجرى عبر شبكة الانترنت بينه وبين العميل، وذلك للحفاظ على معاملاته الشخصية والتي تحدد للمستخدم أن يواصل معاملاته المصرفية أولاً، بالإضافة إلى بحث العميل للمعاملات المصرفية عبر الانترنت والتي تكون سهلة وغير مجهدة، فسهولة الاستخدام تعكس درجة عدم التعقيد التكنولوجية في القرن 21، لتقديم خدمات تتفق مع رغبات المستهلكين في الوقت والمكان المناسبين كمعامل للبقاء في السوق.

ويجب الأخذ بأهم محاور الاستفادة من ثورة العلم والتكنولوجيا من أجل ترقية وتطوير وتحسين الخدمة المصرفية في هذا العصر، وتكون عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري في تكنولوجيا المعلومات.

- إيجاد شبكة مصرفية تربط بين البنوك والشركات والعملاء.
- استخدام الانترنت لتقديم مختلف الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.[2]

رابعاً: تطوير السوق المصرفي

لإشباع حاجات ورغبات الزبائن يجب دراسة السوق البنكي والعميل المستهدف لتوفير احتياجاته وتكيف المصرف معها، ويجب التركيز على وظائف التسويق الحديث وذلك عن طريق رسم خدمات مصرفية متنوعة تتماشى مع رغبات الزبائن، كذلك العمل على إيجاد مشروعات جديدة ودراستها بالإضافة إلى الاعتماد على وسائل الاتصال الشخصية، وتكثيف وسائل الحوار مع العملاء.

---

[1] جبابلة الهام، ربايعية جهاد، دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي قالمة، 2022– 2023، ص 70.

[2] مزريق عاشور، معمور صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر، 15.

خامساً: تطوير العنصر البشري

باعتبار أساس الإبداع والابتكار هو رأس المال الفكري في عصر المعلومات فإنّ تطوير هذا العنصر البشري يتطلب العديد من التقنيات الحديثة، وذلك عن طريق تدريب الإطارات المصرفية على النظم البنكية الحديثة، ووضع نموذج لتقييم أداء العنصر البشري ومقارنته مع النتائج المحققة ورفع مستوى كفاءة العاملين.

سادساً: مواكبة أحداث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي

شهد العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن 21 وفي ظل موجة التحرير المصرفي وإزالة القيود تقدماً هائلاً في مجال تكنولوجيا الأعمال المصرفية، ولعلّ التطور التكنولوجي من بين المواضيع الهامة التي تطرح نفسها بقوة داخل المؤسسات المالية والمصرفية، حيث أصبحت ترتكز صناعة الخدمات المالية والمصرفية في جزء كبير من جهدها على تكنولوجيا المعلومات والوسائط الالكترونية، أي بناء واستخدام نظم مصرفية متقدمة جداً تساير التطورات. [1]

[1] بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص 268 – 269.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأوّل: دراسات محلية عربية

1. **دراسة ميهوب سماح:** أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية حالة نشاط البنك عن بعد، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، سنة 2013-2014.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كما استخدم المنهج الاستقرائي، وهذه الدراسة طرحت الإشكالية التالية: **هل يؤثر استخدام المصارف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاط المصرفي عن بعد وعلى أدائها التجاري والمالي؟**، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أسباب ودوافع اعتماد التطورات التكنولوجية الحديثة والمختلفة في مجال الاتصال والمعلومات بشكل مكثف وبصورة مستمرة من طرف المصارف والعوامل التي تساعد المصارف على التوسع في دمج النشاط المصرفي عن بعد، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أنّه:

- أنّ الاستخدام المستمر لتكنولوجيا المعلومات يساعد على تحسين الأداء التجاري، وذلك من خلال تحسين جودة الخدمات المصرفية وتخفيض التكاليف.
- يساهم تبني المصارف لأدوات الدفع الالكترونية في خلق مجال واسع للدفع، سواءً كان داخلياً أو خارجياً، وأنّ المصارف الفرنسية تتبنى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل واسع، خاصة المرتبطة بالقنوات المصرفية للاتصال عن بعد، وأدوات الدفع الالكترونية.

2. **دراسة حياة نجار:** إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2013-2014، اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي وهذه الدراسة طرحت الإشكالية التالية: **هل تقوم البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية؟.**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر المصرفية، وأهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على أنّ نظام مراقبة المخاطر يجب أن يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك وإدارتها، وأهم ما توصلت إليه الدراسة: اقتصار البنوك التجارية العمومية الجزائرية بصفة أساسية على نسبة كوك للملاءة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر، وأنّ قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافة لضبط نشاط البنوك التجارية العمومية وإدارة مخاطرها.

3. **دراسة لوصيف عمار:** استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، وهي شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة

المنتوري قسنطينة، سنة 2008-2009، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، وهذه الدراسة طرحت الإشكالية التالية: **هل التطور التكنولوجي سيفضي بوسائل الدفع التقليدية إلى الزوال أم البقاء إلى جانب وسائل الدفع الالكترونية؟**، وقد هدفت هذه الدراسة إلى محاوله تطوير نظام المدفوعات الجزائري الحالي للوفاء بمتطلبات العملاء، وذلك في ظل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال نظام الدفع، وتقييم وسائل الدفع الحديثة، وإمكانية مقارنتها مع التقليدية، واستجابة الجمهور الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال الدفع.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة:

- ظهور وسائل الدفع الالكترونية شجع على القيام بخدمات مصرفية الكترونية تتلاءم مع تطورات العصر من حيث السرعة والفعالية التي يوفرها لها.
- لم تعتبر وسائل الدفع الالكترونية الحل المثالي والبديل للمشاكل المطروحة من قبل وسائل الدفع التقليدية، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل جديدة تخص الجرائم المطروحة.

المطلب الثاني: دراسات أجنبية عربية

1. **دراسة عبد الرؤوف أحمد الحنفي:** مقال بعنوان الشمول المالي بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية مصر 2030، المجلة الفقهية والقانونية، العدد الثاني والأربعون يوليو 2023، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي.

وهدفت هذه الدراسة إلى تعزيز تنافسية الخدمات المصرفية الالكترونية مثل الدفع الالكتروني، الصراف الآلي، وفي ضوء تكنولوجيا الشمول المالي والتحول الرقمي، وعليه القدرة التنافسية والأداء المالي للبنوك ومن ثم القدرات التنافسية للاقتصاد.

وتوصل الباحث من خلال الدراسة إلى:

- مرّ الاقتصاد المصري بعدد من صدمات العرض، وكانت فيها معدلات التضخم ومعدلات النمو القومي واتجاهات عكسية.
- الشمول المالي له دور أساسي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية التي قد تكون توسعية لمواجهة الانخفاض الكبير في معدلات النمو.
- اتخذت الدولة العديد من الإجراءات على المستوى التشريعي والحكومي، بالإضافة إلى الإجراءات التي قام بها البنك المركزي لتدعيم نظام الشمول المالي.

2. **دراسة محمد عبد الأمير عطية حسوني الزرفي:** انعكاسات التحرير المصرفي في الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقية للمدة من 1998- 2013، السنة الجامعية 2013، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء العراق.

طرحت الإشكالية التالية: **كيف يمكن للمؤسسة المصرفية مواجهة تحديات التحرير المصرفي، وما هي انعكاسات ذلك على الأداء المالي الاستراتيجي؟**، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المتطلبات التي ينبغي الأخذ بها للتأثير في الأداء المالي الاستراتيجي، في ظل التحرير المصرفي والمزايا التي يوفرها في ظل بيئة اقتصادية ومالية، وتحديد الآليات التي تمكن من إرساء منظومة مصرفية على المنافسة في ظل المتغيرات والتطورات التي تعرفها البيئة العالمية، وتشجيع المصارف في تبني الاستراتيجيات المصرفية التي تأخذ على عاتقها مواجهة تحديات التحرير المصرفي، وتفاقم الأزمات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج:

- تحرير أسعار الفائدة على القروض بالنسبة لمؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي.
- التشريعات والقوانين العراقية التي تتعلق بسياسة الدولة تجاه فتح الأسواق أمام الأجانب بحاجة ماسة إلى مراجعة دقيقة، يتم معها الموازنة بين المنافع بين التحرير المصرفي والاستثمارات الأجنبية لكلا الأطراف محلياً وخارجياً.

3. **دراسة منصور علي محمد القضاة:** بطاقات الإئتمان- تطبيقاتها المصرفية: البنك الإسلامي الأردني، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بطاقات الائتمان وأنواعها وتطورها والفوائد الاقتصادية التي تعود على الأطراف المتعاملة بها، ومساوئها التي تحد من انتشارها وكيفية التعامل بها في البنوك بأخذ نموذج البنك الإسلامي الأردني، والتعرف على الأنواع التي يصدرها والجوانب التشغيلية الخاصة بالبنك الإسلامي.

قد توصلت هذه الدراسة إلى أنّه:

- يجوز أن يمنح البنك الإسلامي ميزة التأمين على حياة وعن الأضرار الأخرى لحملة البطاقات الذهبية.
- دفع التأمين لشركة التأمين الإسلامية التي تقوم على مبدأ التأمين التعاوني الذي أجازه العلماء.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

أولا: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين لنا أنّ لها أوجه تشابه وأوجه اختلاف مع موضوع الدراسة الحالية.

1. أوجه التشابه:

بحيث تتفق أغلب الدراسات السابقة وموضوع الدراسة الحالية في:

- استخدام منهج البحث، حيث اعتمدت على المناهج التالية: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، التحليلي.
- توجد دراسات اهتمت بالأداء البنكي.
- تتفق الدراسات السابقة مع الدراسات الحالية في تعزيز الشمل المالي في الجزائر.
- تتفق الدراسات السابقة مع الدراسات الحالية من حيث الأدوات التي اعتمدت غالبيتها على دراسة حالة.

2. أوجه الاختلاف:

- يبرز الاختلاف في الدراسات السابقة في عينة الدراسة التي درست عينة من المصارف العراقية والأردنية.
- برز الاختلاف في أنّ الدراسة الحالية ركزت على أنواع وسائل دفع الحديثة، واستخداماتها في الدراسة إلى الوصول إلى نتائج معينة.

الجدول رقم 01: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
دراسة ميهوب سماح	تشابه في المنهج المتبع	الإختلاف في مكان الدراسة
دراسة نجار حياة	نفس المنهج المتبع	ركزت على المخاطر المصرفية في البنوك وفق اتفاقية بازل
دراسة عمار لوصيف	التركيز الجزئي على وسائل الدفع الحديثة	• الاختلاف في المنهج • التركيز على نظام الدفع • هذه الدراسة أشمل لأنّها تتحدث على العديد من وسائل الدفع
دراسة محمد عبد الأمير، عطية حسوني	التركيز على التحرير المصرفي	دراسة عينة من المصارف العراقية
دراسة عبد الرؤوف أحمد	التركيز الجزئي على الدفع الإلكتروني	• الاختلاف في المنهج • التركيز على الشمول المالي • مكان الدراسة مصر

دراسة منصور علي محمد القضاة	التركيز على بطاقات الإئتمان	الاختلاف في مكان الدراسة

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانياً: القيمة المضافة

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن القول أنّ الدراسة الحالية جاءت لاستكمال الدراسات السابقة، وذلك نظراً لأهمية الموضوع "آليات عصرنة القطاع المصرفي لتعزيز الدفع الالكتروني"، وذلك من خلال عدة آليات ومتطلبات العصرنة والإصلاحات والدفع الالكتروني في القطاع المصرفي.

كما أنّ الدراسات السابقة اعتمدت على المساهمة في كل من المتغيرات، حيث جاءت دراسة بطاهر علي التي كانت حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، ودراسة جلول بن قشوة حول الآليات الحديثة في المؤسسات الجزائرية، ودراسة حياه نجار حول إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، كذلك دراسة نعم حسين نعمة حول الشمول المالي.

وما يميز دراستنا خاصة، أنّها جاءت مع جائحة كورونا وتداعياتها (2016-2022) التي عملت على تنشيط التجارة الإلكترونية على مستوياتها، كما أنّ دراستنا ألمت بجميع الجوانب بالنسبة للقطاع المصرفي وآلياته، والعلاقة التي تربطه بالدفع الالكتروني في عصر العولمة.

خلاصة الفصل الأوّل:

شهدت البيئة المصرفية العالمية عدة تطورات التي أدت إلى صياغة ملامح النظام المصرفي العالمي، وقد بدأت تلك الملامح تتضح مع موجة التحرر في المجال المصرفي، وذلك برفع القيود المفروضة على القطاع المصرفي، وضرورة الالتزام بمقررات بازل 01-02-03 للاستفادة من العديد من الإمكانيات التي توفرها، وقوفاً على تعزيز الشمول المالي باعتباره أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول.

مع التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا، والتوسع في تقديم خدمات مصرفية حديثة وظهور وسائل دفع الكترونية متنوعة، التي أدت إلى تسهيل المعاملات وتطوير العمل المصرفي، وفي ظل هذه التحولات فإنّه يجب على القطاع المصرفي الجزائري مسايرة الصناعة المصرفية، واختبار مدى قدرة القطاع المصرفي الجزائري على مواكبة هذه التطورات، لابد من معرفة واقع القطاع المصرفي الجزائري في ظل آليات العصرنة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

سبل عصرنة القطاع المصرفي الجزائري

تمهيد

لقد أصبح نجاح النظام الاقتصادي الجزائري مرهوناً بمدى كفاءة ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة، ومدى قدرته على تمويل المشاريع الاقتصادية الشاملة.

لقد سعت الجزائر في السنوات الأخيرة للقيام بمجموعة من الإصلاحات المالية والمصرفية، وقد تجلى ذلك من خلال نصوص تشريعية وقانونية عملت على تسهيل عملية التأقلم مع المتغيرات المصرفية، حيث أنّ الجزائر تعد من بين الدول النامية التي تعاني من تخلف جهازها المصرفي، فقد باشرت فيها السلطات النقدية إصلاحات مصرفية كبيرة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، خصوصاً في إطار التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ولعلّ أهم هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض وتعديلاته، الذي أسس إطار جديد يضع النظام المصرفي ضمن مسار يتماشى مع التوجيهات المصرفية العالمية في مجال الاقتصاد وتسيير المصارف.

ومن أهم الأفكار الجديدة، هي القيام بمشاريع تهدف من ورائها إلى تطوير المنظومة المصرفية بآليات مختلفة، التي تساعد على عصرنة المنظومة المصرفية.

ولقد عملت الجزائر على خصم هذا التطور التكنولوجي الهائل الذي أصبح حتمية على كل دولة أن تتأقلم وتصبح عنصر فعّال في الاقتصاد إلى الاهتمام باستعمال تقنية الدفع الالكتروني في المجال البنكي، من أجل تطوير هذا الأخير وتفاعله مع الاقتصاد العالمي.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

خُصص المبحث الأوّل: في إصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية.

خُصص المبحث الثاني: آليات عصرنة النظام المصرفي الجزائري.

خُصص الفصل الثالث: واقع الدفع الالكتروني في الجزائر.

المبحث الأوّل: إصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية

أظهرت الإصلاحات السابقة للنظام البنكي الجزائري محدوديتها، ممّا استوجب التفكير في تبني إستراتيجية مالية جديدة تحقق ما عجزت الإصلاحات السابقة عن تحقيقه، لذا شرعت الدولة منذ بداية الثمانينات في تطبيق طرق حديثة لإعادة الهيكلة.

المطلب الأوّل: الإصلاحات المصرفية الجزائرية 1986- 1988

لقد قامت السلطات الجزائرية بإدخال عدة إصلاح على نظامها البنكي وهدفها إعطاء الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسة تجارية تمثلت في إصلاحات 1986- 1988.

الفرع الأوّل: إصلاحات 1986

من خلال قانون البنك والقرض رقم 12/86 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 أدخلت إصلاحات جذرية على الوظيفة المصرفية بهدف إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط المصرفي، وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير نشاط المؤسسات المالية باختلاف طبيعتها القانونية، ومن أهم الإجراءات التي تضمنتها ما يلي:

- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك.
- وضع نظام مصرفي على مستويين، حيث تمّ الفصل بين البنك المركزي والمصارف التجارية.
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغييب مركز الموارد المالية.
- استعادة مؤسسات التمويل لدورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض ضمن المخطط الوطني للقرض.
- إنشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي وهيئات استشارية أخرى. [1]

أرادت الدولة الجزائرية من خلال هذا القانون إعطاء دور أكثر أهمية للبنوك الثانوية، وهذا بالقيام ببعض التغييرات على مستوى الهياكل الاستشارية، والمتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقرض ولجنة لمراقبة عمليات البنوك بدلاً من مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المنشأة سنة 1971، فقد ألزمت بمتابعة استخدام القروض التي منحتها ومتابعة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وبالتالي اتخاذ كل التدابير الضرورية للتقليل من مخاطر عدم رد القروض المصرفية.[2]

---

[1] عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي، الشمول المالي كإستراتيجية لتأهيل النظام المصرفي الجزائري: الواقع والمعيقات، مجلة التواصل، المجلد 27 العدد 5، جامعة باجي مختار، عنابة، 2021، صفحة 70.

[2] ياسين طيب، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث العدد 3، جامعة الجزائر، 2003، صفحة 52.

وقد جاء المخطط الوطني للقرض في القانون 12/86 المؤرخ في 19 سبتمبر 1986، والذي تمّ إعداده وفق ثلاثة مراحل أساسية:

- جمع المعلومات من المؤسسات الاقتصادية بتقدير من قبل مؤسسات القرض، لكي تقدم للبنك المركزي الذي يدرسها ويقدمها لوزارة معينة.
- تحديد التوازنات الكلية بناءً على ما سبق، فيعد المجلس الوطني للقرض رفقة الحكومة مخطط للقرض الوطني بتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية السنوية.
- أخيراً تنفيذ المخطط الوطني للقرض من قبل البنك المركزي الجزائري.[1]

الفرع الثاني: إصلاحات 1988

واصلت الجزائر برامج إعادة الهيكلة وإطار سياسة التحرير المالي الذي يتطلبها نظام اقتصاد السوق الذي عمدت الحكومة الجزائرية إلى انتهاجه، حيث ألزمها ذلك القيام بإصلاحات في الجانب المالي والبنكي بهدف تكوين جهاز بنكي ذو كفاءة في تسيير وإدارة السيولة، فعملت الحكومة الجزائرية على إصدار قانون رقم 88- 6 المؤرخ في 1988/1/12، الذي ركز على استقلالية البنوك والمؤسسات المالية والعمل على تعديل طرق التمويل المختلفة والذي جاء كتعديل لقانون الإصلاح السابق أي قانون الإصلاح المالي لسنة 1986.[2]

ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن الاقتصادي الكلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، فنشاطه يخضع إلى قواعد التجارة وكذا مبدأ الربحية والمردودية.
- يمكن للمؤسسات غير البنكية أن تقوم بتوظيف نسبة أصولها المالية في اقتناء أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، وكذا طلب ديون من الخارج . [3]

---

[1] ياسين طيب، نفس المرجع، ص 52.

[2] بالهاشمي جهيزة ، العربي غريسي، إعادة هيكلة الجهاز المصرفي ضمن متطلبات الحوكمة المالية الرشيدة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر، 2019، ص 157.

[3] صلحية عماري، النظام المصرفي الجزائري، محاضرات تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، سنة 2020 -2021، ص 22.

على الرغم من هذه التعديلات والإصلاحات التي خضع لها النظام البنكي، اتضح أنّ القانون البنكي لعام 1986 والمعدل سنة 1988 لا يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية الجديدة، لذا كان من المقرر أن تتواصل عملية المصادقة على النصوص الجديدة، فجاء قانون النقد والقرض 90-10 والذي أعاد التعريف الكلي لهيكل النظام البنكي الجزائري، معطياً إياه صياغة تتماشى مع التشريعات البنكية والدولية.[1]

المطلب الثاني: النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض

يعتبر قانون رقم 90- 10 الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصاً تشريعياً يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، وبالإضافة إلى أنّه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و 1988، فقد فحمل أفكاراً جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما أنّ المبادئ التي تقوم عليها آليات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل.

الفرع الأوّل: مبادئ قانون النقد والقرض 90-10

لقد حمل قانون النقد والقرض لسنة 1990 جملة من المبادئ وهي:

1. **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** حيث كانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية، لكن بعد صدور قانون النقد والقرض أصبحت القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناءً على الوضع النقدي السائد، وهو ما سمح بتحريك سوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي ومرونة نسبه في تحديد سعر الفائدة. [2]
2. **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض:** لقد تعاظم دور الخزينة العمومية في التمويل الغير ميزاني في الاقتصاد الوطني، وخاصة تمويل الاستثمارات المخططة حتى أصبحت لا تتدخل بصفتها كموزع للدخل فقط، بل أصبحت تتدخل كأكبر مقرض ومستثمر وجمعت بفضل هذا السلوك بين دورين أساسيين:
   - أداة ضبط اقتصادي (الاستقرار الاقتصادي).
   - أداة تخصيص الموارد المالية (توجيه الموارد المالية). [3]

---

[1] صليحة عماري، نفس المرجع ، ص 22.

[2] علقمه مليكة قطنون، النقد والقرض محاضرات، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم علوم الاقتصاد، جامعة سطيف 1، سنة 2021 -2022، ص 57.

[3] عدوان علي، بن سماعين حياة، دراسة تحليلية لواقعة الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال فترة 1990-2020، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2022، ص 18.

3. **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية الإقراض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد وهكذا تحقق استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة، وتمّ تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعّال. [1]
4. **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** يجب التذكير أنّ قانون النقد والقرض جاء ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية، وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة أسماها "**مجلس النقد والقرض**"، على اعتبار أنّ في السابق هيئات عمومية عديدة تحاول احتكار هذه السلطة، فوزارة المالية تتحرك على أنّها هي السلطة النقدية، وكذلك الخزينة كانت تمارس ضغوط على البنك المركزي بما لديها من نفوذ في أوساط أصحاب القرار لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لاحتكار امتياز إصدار النقود. [2]
5. **وضع النظام المصرفي على مستويين:** من خلال هذا القانون أصبح النظام البنكي يتكون من مستويين، بنك مركزي يمثل السلطة النقدية تتابع وتراقب نشاط البنوك، والبنوك التجارية مهمتها تجميع مدخرات وتوزيع القروض.[3]

الفرع الثاني: أهداف قانون النقد والقرض 90-10

يشكل القانون 90- 10 الصادر في 1990/4/14 والمتضمن قانون النقد والقرض نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري، وتتمثل الأهداف الأساسية لقانون النقد والقرض في ما يلي:

- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه بإجراءات مسهلة وضعها بنك الجزائر، ومنه تمهيد الأرضية القانونية للاستثمار بصدور قانون الاستثمار وإنشاء سوق مالية.
- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والبنكي، عن طريق إنشاء نظام يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني، ليحرر الخزينة من عبئ منح الائتمان ويرجع دورها كصندوق للدولة.
- إعادة تقييم العملة وتحقيق الاستقرار داخلياً وخارجياً. [4]

---

[1] عدوان علي، نفس المرجع، ص 18.

[2] بالطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005 – 2006، ص 158.

[3] سهيلة شريط، واقع النظام المالي الجزائري في ظل التعديلات المختلفة لقانون النقد والقرض، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، سنة 2023، ص 06.

[4] زواوي فضيلة، شدري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990- 2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الجزائر، 2021، ص 80.

- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية، وهذا لإرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.
- منح صلاحيات أكبر لبنك الجزائر من أجل إقامة نظام مصرفي ومالي أكثر استقرارا.
- منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن الدور المتعاظم للخزينة.[1]

المطلب الثالث: أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض

عرف النظام المصرفي الجزائري بعد عدة سنوات من صدور قانون النقد والقرض 90-10 والعمل به تعديلات نتيجة التغيرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري، أهمها:

1. تعديلات قانون النقد والقرض 2001:

بعد أكثر من 10 سنوات من إصدار قانون النقد والقرض 90- 10 جاء أول تعديل له عن طريق الأمر الرئاسي 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، وقد مسّ هذا التعديل بصفة خاصة الجوانب الإدارية لتسيير إدارة بنك الجزائر، دون أن يكون له أي أثر على جوهر قانون النقد والقرض 90-10 والمواد الأساسية فيه.

إنّ التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01/01، تهدف أساساً إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين: مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية.

الهدف من هذا التعديل هو إعطاء استقلالية لبنك الجزائر، إلاّ أنّ هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يؤتي بتغيير كبير في نشاط بنك الجزائر، فاضطرت الجزائر إلى الاستمرار إلى القيام بعمليات الإصلاحات فجاء الأمر 3- 11. [2]

2. الأمر رقم 03 /11:

جاء الأمر رقم 03 /11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90- 10 ليدخل تغيرات جوهرية عميقة في مجال تسيير النظام المصرفي الجزائري، وكذا صلاحيات ومكونات الهيئة المكلفة بتنظيمه ومراقبته وهذا إطار[3]

[1] عليوة علي، قانون النقد والقرض اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2020 -2021، ص 45.

[2] بطاهر علي، نفس المرجع، ص 49.

[3] بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر رقم 03/ 11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة، مجلة دفاتر الاقتصادية، العدد 07، جامعة زيان عاشور بالجلفة، سنة 2010، ص 39- 40.

إصلاح النظام المصرفي، ليتجاوب مع التغييرات التي يعرفها الواقع الاقتصادي ومحاولة مكافحة كل أشكال التسيير الخاطئ، وعمليات الفساد والفضائح المصرفية التي عرفتها مؤسسات النظام المصرفي.

ويهدف النص التشريعي الجديد كما يلي:

- السماح لبنك الجزائر بالقيام بصلاحياته وهذا عن طريق توسيع صلاحية مجلس النقد والقرض.
- تدعيم التعاون بين بنوك الجزائر والحكومة في الميدان المالي من خلال:
  - ❖ إثراء مضمون التقارير المالية والاقتصادية لبنك الجزائر.
  - ❖ تمويل إعادة الإنشاء المتعلقة بالأحداث الوخيمة المحتملة التي قد يعيشها البلد.
  - ❖ ضمان توفير الحماية اللازمة للبنوك، بالإضافة إلى إدخارات الجمهور.
  - ❖ تقوية شروط معايير الاعتماد للبنوك ومسيرتها.
  - ❖ منح تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مسيري البنوك. [1]

3. الأمر رقم 10-04:

القانون رقم 01-04 الصادر في تاريخ 2004/3/4 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقد حدد الحد الأدنى لرأسمال البنك بـ 5000 مليون دينار جزائري وبـ 10 مليون دينار للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال البنوك سنة 2004 بـ 2.5 مليار دينار و500 مليون دينار للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف يسحب منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.

4. الأمر رقم 10-80:

قانون 8 /1/ 2008 يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار الصكوك دون رصيد، و ينص على ما يلي:

- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد ومشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.
- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.
- طبقا للمادة 526 تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزبائنها.

قانون 08-04 في 02/12/ 2008 بشأن الحد الأدنى لرأس مال البنوك المالية.[2]

[1] بهناس عباس، نفس المرجع ، ص 39- 40.

[2] محلوس زكية، مرجع سبق ذكره، ص 79-81.

5. تعديل قانون النقد و القرض 2010:

جاء هذا الإصلاح عن طريق الأمر 4/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، حيث جاء بأهم النقاط التالية:

أتى هذا التعديل بتعريف لبنك الجزائر وحدد صلاحيته ومهامه حرصاً على استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية، وللحفاظ على النمو السريع لاقتصاد، وعلى الاستقرار النقدي والمالي، وعلى هذا الأساس يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القروض وتنظيم السيولة. [1]

6. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017:

جاء هذا التعديل في نص المادة الأولى من القانون الصادر في 12 أكتوبر 2017، والذي ينص على تعديل المادة من قانون النقد والقرض كما يلي:

المادة 45 مكرر: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداءً من دخول الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين الداخلي العمومي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. [2]

7. تعديلات قانون النقد والقرض 2020:

يهدف النظام رقم 2/20 المؤرخ في 15 مارس 2020، والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيّرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبوق لها طرف بنك الجزائر.

ويشبه هذا النظام إلى حد بعيد النظام رقم 2/18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من حيث المضمون، إلاّ أنّه يختلف عنه في النقاط التالية:

---

[1] تشيكو عبد القادر، انسجام الإصلاحات المصرفية في الجزائر مع الاتجاهات العالمية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010- 2011، ص 41.

[2] حمديش مجيد، النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2011 -2012، ص 15.

- تمّ لأوّل مرة استخدام مصطلح "الصيرفة الإسلامية" بدل "الصيرفة التشاركية".
- أضاف صيغة تعامل جديدة للصيرفة الإسلامية وهي حسابات الودائع يصبح إجمالي عمليات الصيرفة الإسلامية ثمانية (08)، إضافة إلى العمليات السبعة (07) التي كانت موجودة في النظام السابق وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم والودائع في حسابات الاستثمار، قدم في المواد من 5 إلى 12 تعريفات دقيقة لكل عمليات الصيرفة الإسلامية كما يلي:

❖ **المرابحة:** على أنّها عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع سلعة معلومة للزبون، سواءً كانت منقولة أو غير منقولة يملكها البنك أو المؤسسة المالية بتكلفة اقتنائها، مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقاً ووفقاً لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

❖ **المشاركة:** على أنّها عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال المؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح.

❖ **المضاربة:** على أنّها عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال رأس المال اللازم المقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.

❖ **الإجارة:** على أنّها عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية المسمى المؤجر تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر، وعلى أساس الإيجار سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد.

❖ **السلم:** على أنّه عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له آجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي.

❖ **الاستصناع:** على أنّه عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر أو بالشراء لدى مُصنّع سلعة، لتصنع وفقاً لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف وبسعر ثابت، ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين.

❖ **حسابات الودائع:** على أنّها حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد آو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين عند الطلب، أو حسب شروط متفق عليها مسبقاً.

❖ **الودائع في حسابات الاستثمار:** على أنّها توظيفات لأجل، تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.[1]

[1] عليوة علي، نفس المرجع ، ص 96.

واشترط النظام الجديد على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية في المادتين 14 و15 منه أن تحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق هذه المنتجات.

كما اشترط النظام الجديد على البنوك والمؤسسات المالية في إطار ممارستها للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، إنشاء هيئة الرقابة الشرعية التي تكمن مهمتها في رقابة نشاطات البنك والمؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

عزّز هذا النظام ما جاء به نظام رقم 2/18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، باعتبار أنّه وضح بعض الأمور التي كانت مبهمة غير واضحة ودون تفصيل، لكنّ هذا النظام الجديد ألغى تماماً النظام رقم 18 بنص المادة 23 منه.

8. تعديلات قانون النقد والقرض سنة 2021:

تمّ إصدار نظام رقم 21-10 المؤرخ في 28 مارس 2021 يعدّل ويتمم النظام رقم 2007 -01 المؤرخ في 3 فبراير سنة 2007، والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، وهو ينص على ما يلي:

- **المادة الأولى:** يهدف هذا النظام إلى تعديل وتتميم النظام رقم 07-01 المؤرخ في 3 فبراير سنة 2007، المعدّل والمتمم والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية مع الخارج والحسابات بالعملات الصعبة.
- **المادة الثانية:** تعدّل وتتمم المادة 57 من النظام رقم 07-01 المؤرخ في 3 فبراير 2007 والمذكور أعلاه، وهي كما يلي: "تطبق على التوطين المصرفي لعقود تصدير الخدمات والتحصيل وترحيل نواتجها، نفس القواعد المطبقة على الصادرات من السلع، تعفى من إجراءات التوطين المصرفي صادرات الخدمات الرقمية عبر الانترنت، وخدمات المؤسسات الناشئة، وكذا صادرات الخدمات الخاصة بالمهنيين غير التجاريين، يتعيّن على مقدمي هذه الخدمات أن يودعوا لدى المصارف التي قاموا بالتوطين على مستواها تصريحاً يتضمن وصفاً لمشروع أو المشاريع، مع الإشارة بالإضافة إلى معلومات أخرى إلى سعر الوحدة وتاريخ وضعها على الانترنت، وفي إطار هذه العمليات يجب أن يرحل كل دفع تم تحصيله كمقابل لخدمات مصدّره لدى مصرف متواجد بالجزائر، ويسجل هذا الدفع في جانب الدائن للحساب بالعملة الصعبة للمصدّر تاجر أو مهني غير تاجر ليستعمل كأولوية وبصفة حصرية لتلبية احتياجات نشاطه،[1]

[1] بن عيسى أمينة، قانون النقد والقرض، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم المالية والمحاسبة والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2022- 2023، ص 69 -70.

غير أنّه يتم تحصيل إيرادات الصادرات الناجمة عن المشاريع غير المصرح بها مسبقاً لدى المصرف الموطن بالدينار الجزائري".

- **المادة الثالثة:** تعدل وتتمم المادة 60 من النظام رقم 01/07 المؤرخ في 3 فبراير سنة 2007 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي: " يمكن أن يتم التوطين المصرفي للصادرات من المنتجات الطازجة القابلة للتلف و/أو الخطيرة بعد تاريخ الإرسال، والتصريح لدى الجمارك في غضون الآجل المحددة بموجب تعليمة من بنك الجزائر". [1]

9. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2022:

جاء هذا القانون لإدخال إجراءات جديدة للانتقال من عملة ورقية إلى عملة رقمية، حيث أنّ مشروع القانون التمهيدي والمعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2023 المتعلق بالنقد والقرض تضمن إجراءات لتفعيل الصيرفة الإسلامية وضبطها بإطار قانوني يسمح باستقطاب الأموال المتداولة خارج البنوك، التي بلغت حوالي 31% من الكتلة النقدية الوطنية المتداولة والمقدرة بحوالي 30 مليار دولار، ممّا يجعلها عديمة النفع للاقتصاد الرسمي حيث من شأنه هذا التعديل تكريس المعاملات الالكترونية وبالتالي تقليص المعاملات الرقمية.

بالنسبة لهذا القانون فقد أعطى الإجراءات الخاصة بالصيرفة الإسلامية طابعاً قانونياً وشرعياً، ومكّن البنوك العمومية والخاصة من العمل وفق هذه المنظومة المصرفية التي لا تتعامل بنسب الفائدة، وتحديد شروط الادخار في إطار هذا النوع من الصيرفة وتحويله للاستثمار بالنسبة للشركات، بالإضافة إلى تحديد الإطار العام لاستهلاك الأسر، إنّ هذا التعديل الجديد للقانون يدرج تسهيلات في العمليات والتحويلات الرقمية خاصة في مجال خدمات البيع والشراء بعملة رقمية.[2]

[1] بن عيسى أمينة، نفس المرجع، ص 70.

[2] بناشنهو فريدة، قانون النقد والقرض، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2022- 2023، ص 96.

المبحث الثاني: متطلبات عصرنة القطاع المصرفي الجزائري

إنّ الجهاز المصرفي الجزائري ملزم بضبط نفسه ليتناسب مع الأوضاع الجديدة من أجل تمكين الجهاز المصرفي من مواكبة متطلبات العولمة والإصلاحات، يتوجب عليه إجراء تغييرات في التنظيم والإدارة، هذه التغيرات تهدف إلى تحقيق تغيير جوهري في الاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العالمي، ويتم تنفيذ هذه التغيرات على مستويات مختلفة لضمان التكيف الكامل مع المتطلبات العالمية.

المطلب الأوّل: التحرير المصرفي وآثاره على الجهاز المصرفي الجزائري

إنّ مبادئ التحرير المصرفي تهدف إلى منح استقلالية تامة في إدارة أعمالها وتعزيز التنافسية المالية والمصرفية، وأنّ التحرير المالي تبنته مؤسسات دولية، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبناءً عليه دعت الدول النامية ومن بينها الجزائر إلى القيام بعمليات التحرير المصرفي على مستوى قطاعها.

الفرع الأوّل: التحرير المصرفي في الجزائر

أولت السلطات الجزائرية اهتماماً كبيراً بإصلاح وتحرير قطاعها المصرفي، ومن أجل تفعيل دور البنوك والتقليل من القيود المفروضة عليها وتعميق مسار التحول إلى اقتصاد السوق الذي بدأته نهاية الثمانينات، أصدرت قانون النقد والقرض بموجب قانون 90- 10 الصادر في 14 أبريل 1990، ضمن سياق الإصلاحات المالية والمصرفية وسياق التحرير المالي، واشتمل هذا القانون على كل المبادئ التي جاءت في قانون القرض والبنك سنة 1986 وقانون تكييف الإصلاح 1988، بالإضافة إلى مبادئ جديدة متعلقة بالسياسة المصرفية والمالية كالتحرير التدريجي لمعدلات الفائدة وإعادة الاعتبار للسياسة النقدية ولدور النظام البنكي، وفتح مجال مصرفي محلي أمام المنافسة الأجنبية، وتحرير حساب رأس المال وفقاً للمنهج المتعلق بالتحرير المالي R.McKINNON et .H.SHAW

ومن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون 90-10 تَطَلّع بدور مهم في الوساطة المالية سواءً من خلال جمع الودائع وتعبئتها، أو في مجال منح القروض وتوجيهها إلى تمويل مختلف الاستثمارات، وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير أهمها:[1]

[1] بلغنامي فضيلة، تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية العولمة المالية والتحرير المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة طاهري محمد، بشار الجزائر، 2022، ص 228.

- منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية، يتولى إدارة توجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه، وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسييره وإدارته ومراقبته.
- تفعيل دور السوق النقدي في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني، وفتحه أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب الإقرار بإنشاء سوق القيم المنقولة سميت ببورصة الجزائر.
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي وفي دورها في تمويل الاقتصاد الوطني كوسيط مالي، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي وتشجيعها على تقديم خدمات مالية ومصرفية متنوعة، والسماح لها بالاستثمار في مجال الأسواق المالية، فمواجهة المنافسة الناتجة عن انفتاح السوق النقدي أمام البنوك الخاصة برأس مال محلي وأجنبي، وإنشاء سوق للقيم المنقولة. [1]

الفرع الثاني: آثار التحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري

يمكن حصر الآثار الايجابية والسلبية للتحرير المصرفي في الجزائر في ما يلي:

1. الآثار الايجابية:

- إتباع سياسات اقتصادية من شأنها جذب استثمارات مباشرة وغير مباشرة.
- تؤدي سياسة التحرير المالي إلى زيادة فرص نفاذ الخدمات المالية والمصرفية العربية إلى أسواق البلدان المتقدمة، وتأسيس فروع لها بالخارج نتيجة إلغاء القيود والعراقيل في وجه تحركات المؤسسات المالية والتدفقات الرأسمالية، وهو من شأنه أن يعزز التواجد المالي في الخارج.
- تحرير تعامل في الخدمات المصرفية بعد توقيع اتفاقية الغاتس. [2]
- إنّ تعاظم المنافسة في ظل السوق المفتوحة يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات، وما سيتبع ذلك من رفع كفاءة الجهاز المصرفي.
- الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقديم خدمات مصرفية جديدة.[3]

---

[1] بلغنامي فضيلة، نفس المرجع ، ص 228.

[2] كريمة حبيب، عادل زقرير، رضا زهواني، القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي بيع منافع وتكاليف تحرير النشاط المالي والمصرفي مدخل نظري، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، العدد 01، المركز الجامعي إيليزي الجزائر، 2016، ص 110.

[3] بلعجين خالدية، قياس وتحليل مدى إدراك موظفو البنوك لأثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، ص 120.

2. الآثار السلبية:

- إضعاف قدرة البنوك المركزية في التحكم في السياسة النقدية.
- حدة المنافسة في مجال التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي.
- احتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن، في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبياً في هذه الأنشطة، وضعف القدرة التنافسية للبنوك المحلية في هذا المجال.
- ضعف قدرة البنوك الجزائرية على فتح بنوك لها في الخارج، ممّا يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وقد يأتي التحرير المصرفي العربي أحد الحلول المطروحة بهدف خلق سوق مصرفية عربية مشتركة، تسمح بتجنب الأضرار بإستراتيجية الجهاز المصرفي ودفع عجلة التنمية. [1]
- إنّ تحرير التعامل في الخدمات المصرفية سوف يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية، في الوقت الذي لا تزال فيه البنوك الجزائرية غير مؤهلة لمواجهتها، نظراً لتواضع خدماتها وانخفاض رؤوس أموالها.[2]

المطلب الثاني: واقع تطبيق اتفاقيات بازل على النظام المصرفي الجزائري

سارت الجزائر مثل باقي دول العالم لتبني معايير بازل، وذلك من أجل تحديث نظامها المصرفي ومواكبة التطورات العالمية، فقد قامت الجزائر بعدة إجراءات وتدابير في سبيل تنفيذ معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الفرع الأوّل :اتفاقية بازل 01 في الجزائر

بعدما سارت باقي دول العالم في تطبيق بازل 02 جاءت الجزائر متأخرة سنة 1999 في تطبيق بازل 01، وبعدما نجحت التعليمة رقم 94-74 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 1994/11/29 في جعل البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية تتمكن من مسايرة الاتفاقية الأولى للجنة بازل، والتي تولت كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال، على ألاّ تقل هذه النسبة على 8% وحددت أوزان المخاطر.[3]

وقد جاء تطبيق نسبة كوك تدريجياً على مراحل حسب ما نصت عليه المادة 03 من النظام رقم 94- 74 المعدل والمتمم للنظام رقم 91-09 الصادر في 1991، والذي حدد آخر أجل لتطبيقها سنة 1999، وقد كان تطبيقها عبر مراحل:

---

[1] بلعجين خالدية، نفس المرجع، ص 121.

[2] براهمية هاني، مومن فوزية، التحرير المالي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر، شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، سنة 2021 -2022، ص 97.

[3] تاتي الضاوية، خالدي رشيدة، ملائمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية، دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري مجلة أبحاث ودراسات، المجلد 8، العدد 02، جامعة حمه لخضر الوادي، ديسمبر 2021، ص 212.

الشكل 01: مراحل تطبيق الجزائر لمعايير بازل 01 (الملاءة المصرفية)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مراجع البحث

كما تضمنت قواعد الحيطة والحذر نظاماً خاصاً لتقييم المخاطر المحتملة، من خلال ترجيح الخطر سواءً بالنسبة لعناصر أصول الميزانية (القروض المختلفة) أو خارج الميزانية (الالتزامات)، وتمّ إدراج معاملات ترجيح مستوى المخاطر ما بين 0% إلى 100%، تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وفقاً لنوعية العميل وطبيعة العملية.[1]

رغم تأخر الجزائر في تطبيق بازل، 01 إلاّ أنّها التزمت بالنسبة المحددة لمعيار كفاية رأس المال، وتقاربت معاملات توزيع المخاطر إلى حد بعيد مع معايير بازل 01.

الفرع الثاني: اتفاقية بازل 02 في الجزائر

في الفترة التي كانت الجزائر بصدد تطبيق اتفاقية بازل 01، كان الاتجاه على المستوى الدولي يسير نحو تعديل هذه الاتفاقية للمرور إلى اتفاقية بازل 02، حيث حاول بنك الجزائر مسيرتها من خلال:

إصدار النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2022 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية كخطوة أولية لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازل 02، ويهدف في مادته الأولى إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، وأهم ما جاء فيه:

- التعريف بالمخاطر التي تأخذها البنوك بعين الاعتبار وهي مخاطر معدل الفائدة، خطر السنوية، خطر السوق، الخطر العملياتي والقانوني. [2]

[1] راشدي سماح، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، سنة 2010 -2011، ص 196.

[2] الجريدة الرسمية، عدد 24، سنة 39، 14 شوال 1423 الموافق لـ 18 ديسمبر، ص 25.

- المراقبة الداخلية المقصودة في هذا النظام هي قيام البنوك بإنشاء ما يلي:

- **نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية:** يهدف إلى معرفة مدى تطابق عملية البنك مع مختلف الأحكام التشريعية والتنظيمية، وكذا مراقبة مدى تقييدها بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر، والتقيد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي في البنك.
- **تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات:** يهدف إلى التأكد من مدى مطابقة الأعمال المحاسبية في البنك أو المؤسسة المالية مع التنظيمات المعمول بها.
- **أنظمة تقييم المخاطر والنتائج:** على البنوك إقامة أنظمة خاصة بتقدير وتحليل المخاطر، وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض توخي المخاطر، ووضع نظام لتقدير مخاطر السوق ومخاطر معدل الفائدة والصرف، في انتظار صدور القوانين التنظيمية التي تحدد كيفية حسابها.
- **أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر:** وهي أنظمة يتم بناءها داخل البنك أو المؤسسة المالية بهدف رصد أخطار القروض ومعدل الفائدة والصرف، وذلك من خلال تقديرها ووضع حدود دنيا وقصوى لها.
- **نظام التوثيق والإعلام:** وهو نظام مهمته نتائج الرقابة الداخلية وتوثيقها لمختلف الأطراف المهتمة بها.[1]

كما تمّ إصدار النظام 04-01 مؤرخ في 2004/3/4، الذي يقضي رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية في إطار سعيه إلى تمتين وضعية البنوك الجزائرية، أصدر مجلس النقد والقرض تنظيماً يقتضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك من 500 مليون دينار إلى 2.5 مليار دينار جزائري، والمؤسسات المالية من 100 مليون دينار جزائري إلى 500 مليون دينار جزائري، حيث تقوم الدولة بتوفير رأس المال الإضافي للبنوك العمومية، والبنوك الأم توفر الأموال اللازمة لفروعها في الجزائر بالنسبة للبنوك الخاصة.

توقفت مساعي النظام المصرفي الجزائري في الالتزام بمعايير بازل 02 عند إصدار الأنظمة القانونية التي تساير جزئيا دعائم بازل 02 دون تفعيل كامل للتطبيق الميداني لها لدى البنوك الجزائرية، فالنظام المصرفي الجزائري لم يقم بترجيح المخاطر وتطوير نماذج لقياسها كما جاءت به بازل 02، لأنّ هذه الأخيرة تتميز بالتعقيد وبالتالي صعوبة التطبيق، خاصة أنّ البنوك الجزائرية لا تتوفر على تقنية عالية تمكنها من تطبيق هذه المعايير.[2]

[1] نجار حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2013، ص 228.

[2] المرجع نفسه، ص 289.

لم تتمكن البنوك الجزائرية من الالتزام بمعايير بازل 02 نظراً لعدم توفر التقدم التكنولوجي في الأجهزة المصرفية، إضافة إلى عدم تطبيق بازل 02 في الواقع فهي غير ملائمة على النظام المصرفي الجزائري.

الفرع الثالث: اتفاقية بازل 3 في الجزائر

في إطار التوافق مع المقترحات الجديدة التي تضمنتها مقررات بازل 03 لتهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق هذه المقترحات في النظام المصرفي الجزائري يمكن توضيحها فيما يلي:

أ. **رفع الحد الأدنى لرأس المال:** تماشياً مع تداعيات الأزمة المالية ومن أجل تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري، فقد تمّ إصدار تنظيم رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، المتضمن رفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف إلى 10 مليار دينار جزائري والمؤسسات المالية إلى 3.5 مليار دينار جزائري.[1]

ب. **تعزيز الرقابة الداخلية:** حيث في 29 أوت 2012 أصدر بنك الجزائر التنظيم 8/11 المتعلق بالرقابة الداخلية للمصارف المؤسسات المالية. [2]

ج. **تعديل نسب الملاءة:** من أجل مسايرة المعايير الجديدة للملاءة التي تضمنتها مقررات بازل 03 قام بنك الجزائر بإصدار التنظيم رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، والذي تضمن كيفية تحديد نسبة الملاءة الجديدة في المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية، يمكن توضيح أهم التعديلات فيما يلي:[3]

- **حسب المادة 2:** تلزم المصارف المؤسسات المالية باحترام وبصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع، معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة، ومجموع مخاطر القرض ومخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى.

---

[1] أحمد ميلي سمية، انعكاسات اتفاقية بازل 2 و 3 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020، ص 40.

[2] فضيلة بوطورة، سمايلي نوفل، مواكبة بنك الجزائر بمقررات لجنة بازل من خلال تشريعات أنظمة الرقابة الداخلية تعزيزاً للحوكمة المصرفية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، ديسمبر 2019، ص 344.

[3] صيد ماجد، رقايقية فاطمة الزهراء، إصلاح النظام المالي والمصرفي الجزائري وإجراءات تكييفه وفق متطلبات الرقابة والإشراف للجنة بازل 03، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس الجزائر، 2019، ص 880.

- **المادة 03:** أقرت وجوب تغطية الأموال القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق بواقع 07%.
- حسب المواد 8-9-10-11 تضمنت عرضاً مفصلاً للعناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية، المكونة من الأموال الخاصة القاعدية للأموال الخاصة التكميلية.

د. **تدعيم السيولة:** في إطار الجهود المبذولة مع معايير السيولة التي اقترحتها مقررات بازل03، فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 11 -04 المؤرخ في 24 ماي 2011، الذي تضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، وقد ألزم هذا التنظيم المصارف ما يلي:[1]

- **المادة 08:** أن تحوز فعلياً وفي كل وقت على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها.
- **المادة 03:** أن نحترم نسبة مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير، والتزامات التمويل المستلمة من المصارف من جهة ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب، وعلى المدى القصير والالتزامات القيمة وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة، أن تقدم في كل وقت معامل 100%.
- **المادة 04:** أن تبلغ المصارف والمؤسسات المالية في نهاية كل ثلاثي بنك الجزائر، بمعامل الأدنى للسيولة المسمى بمعامل المراقبة لفترة 03 أشهر الموالية لتاريخ الإقفال.[2]

المطلب الثالث: تعزيز الشمول المالي في الجزائر ومعوقاته

تعتبر الدول العربية وعلى رأسها الجزائر ضمن مجموعة الدول التي تبذل مجهودات من أجل تعزيز الشمول المالي ورفع مستوياتها، حيث أنّها واجهت العديد من الصعوبات والمعوقات التي تمنعها من تحقيقه.

الفرع الأوّل: مجهودات الجزائر في تعزيز الشمول المالي

من أهم الجهود لتعزيز الشمول المالي في الجزائر نجد:

- **التثقيف المالي:** كل دولة يترتب عليها الاهتمام بموضوع التثقيف المالي، وهذا من خلال إعداد وصياغة إستراتيجية وطنية شاملة، موجهة بالخصوص لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، والعمل على[3]

[1] صيد ماجد، رقايقية فاطمة الزهراء، نفس المرجع ، ص 879.

[2] بلحرش عائشة، عدون ابتسام، واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 20 العدد 2، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ديسمبر 2021، ص 52.

[3] مفيدة الأحسن، كريم بيشاري، رفيق الأحسن، واقع الشمول المالي في الجزائر- واقع وتحديات- الدراسة التحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011-2021، مجلة الإدارة والتنمية، جامعة البليدة الجزائر، سنة 2023، ص 37.

تطويرها من خلال مشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع والأطراف ذات الصلة، وكل هذا لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين، خاصة الفئات المستهدفة كالشباب والنساء والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ويهدف التثقيف المالي إلى مساعدة الأفراد على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة، فيما يخص تعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطرة، فضلاً عن إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر، يهدف للوصول إلى مجتمع مثقف مالياً ويعمل على تعزيز مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع.

- **تطوير نظم الدفع والتسوية:** تعمل عملية تطوير نظم الدفع والتسوية صغيرة القيمة على تسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية، وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب.
- **تطوير البنية التحتية المالية:** يولي الفكر الاقتصادي أهمية بالغة لخدمات الوساطة المالية، لما لها من مساهمة وأهمية في إحداث النمو الاقتصادي.
- **البيئة التشريعية:** توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح السابقة بما يتلاءم مع توجيهات الشمول المالي.[1]
- **الانتشار**: تعزيز الانتشار الجغرافي بتوسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، بالأخص المتناهي الصغر، وإنشاء نقاط وصول للخدمات المالية كوكلاء البنوك وفقا لتشريعات الدولة.
- **توفير قواعد وبيانات شاملة:** العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء التي يحتاجونها، لضمان شفافية وحماية حقوقهم.[2]
- **تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية:** يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبكرة من أهم سبل عرض الخدمات المالية وإيصالها، مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول. [3]

---

[1] محمد طرشي، ساعد رضوان، عبو عمر، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة واقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، سنة 2019، ص 130.

[2] شبلي وسام، قدي عبد المجيد، تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال فترة (2011– 2020)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، سنة 2023، ص 145– 146 .

[3] نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه، دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 02، العدد 02، جامعة الجزائر 03، سنة 2021، ص 26.

الفرع الثاني: معوقات تطور الشمول المالي في الجزائر

يمكننا حصر أسباب ضعف معدلات الشمول في الجزائر في النقاط التالية:

- البنية التحتية المالية الضعيفة، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية أو لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلباً على نوع الخدمات المالية المقدمة، عددها، جودتها وكذا تكلفتها، وما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة.
- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة، ومسايرة التطورات الراهنة.
- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد.
- ضعف مستوى التثقيف المالي، وهو ما ينعكس سلباً على معدلات الشمول بالمنطقة العربية.
- هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلباً على المنافسة في تقديم الخدمات المالية.
- ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للإقصاء المالي، إضافة إلى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية، وهو ما يزيد من التكلفة والجهد بالوقت المخصص لإتمام المعاملات، ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية والتي عادة ما تكون في إطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد. [1]

[1] معمري نرجس، أوكيل حميدة، الشمول المالي في الجزائر– واقع وتحديات مجلة القسطاس، المجلد الأول، العدد واحد، جامعة آكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، سنة 2019، ص 43– 44.

المبحث الثالث: واقع تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر

في إطار مواكبة التطورات العالمية الحاصلة سعت السلطات النقدية إلى تعزيز استعمال وسائل الدفع الالكترونية بشتى أنواعها، فقامت السلطات النقدية الجزائرية إلى توسيع عمليات الدفع الالكتروني، وبدأت بتوفير وسائل دفع الكترونية مختلفة، وذلك بوضع صرافات آلية لتسهيل المعاملات والتقليل من الدفع الورقي وتطوير خدمة الدفع بالانترنت.

المطلب الأوّل: مراحل تطبيق الدفع الالكتروني في الجزائر

لقد مر تطبيق الدفع الالكتروني في الجزائر عبر عدة مراحل ويمكن توضيحها فيما يلي:

تعتبر أوّل تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام أدوات الدفع استعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الآلي البنكي والموزع الآلي البنكي، وتمّ ذلك على مراحل:

- **المرحلة الأولى:** كانت تستعمل بطاقات السحب إلاّ في الشباك الآلي البنكي، والموزع الخاص بالبنك المصدر للبطاقة، بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السحب في جهاز بنكي آخر.
- **المرحلة الثانية:** من خلال هذه المرحلة تمّ ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال استعمال شبكة ساتيم، وتسمح بإمكانية السحب من أي موزع آلي للنقود سواءً كان تابع لمصدر البطاقة أو بنك آخر، وبذلك حولت بطاقة ساتيم بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب بين البنوك CIB، وعملها يشبه عمل غرفة المقاصة بالبنك المركزي في تسوية المعاملات المالية بين البنوك.

  ولقد عملت على استثمار 3.6 مليون أورو سنة 2003، لأجل تقليص دوران النقود السائلة وتعميم استعمال البطاقة البنكية في الجزائر، حيث عملت على زيادة عدد الموزعات الآلية للنقود، وكذا أقامت طرفيات الدفع عند التجار.

  ولأجل نفس الغرض تمّ عقد اتفاقية في شهر أبريل 2003 مع مؤسسات فرنسية مختصة في صنع طرفيات البطاقة بمبلغ 400,000 أورو، ولقد مُوّل هذا العقد من طرف البنوك المساهمة وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك البركة، ولقد تمّ ربط كل الموزعات الآلية للنقود الموجودة في الجزائر سنة 2003.[1]

[1] سماح ميهوب، مرجع سبق ذكره، ص 42.

المطلب الثاني: تطور عدد الصرافات الآلية ومعاملات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016-2022)

لقد حقق نظام الشبكة النقدية المشتركة في الجزائر تطوراً واسعاً سواءً في عدد الصراف الآلي أو تطور الدفع النقدي وحجم معاملات الدفع الالكتروني، ويمكن عرضها فيما يلي:

الفرع الأوّل: تطور عدد الصراف الآلي خلال الفترة (2016-2022)

يعتبر الصراف الآلي وسيلة سحب الأموال للمتعاملين في أي وقت وأي مكان، والجدول التالي يمثل عدد الصراف الآلي الموجودة خلال الفترة (2016-2022).

الجدول رقم 01: تطور عدد الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة (2016-2022)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الصراف الآلي	1370	1443	1441	1621	3030	3053	3191

المصدر: bank-of-Algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول أنّ عدد أجهزة الصراف الآلي حيز الخدمة عرفت تطوراً مستمراً، حيث قدر سنة 2016 بـ 1370 صراف آلي، ثم وصل سنة 2017 إلى 1443 صراف، حيث أنّ سنة 2018 شهدت تراجع قُدر بـ 1441 مقارنة بباقي السنوات السابقة التي كانت في زيادة مستمرة، أمّا سنة 2019 فقد سجلت ارتفاعاً في عدد أجهزة الصراف الآلي وقدرت بـ 1621، أمّا عن سنة 2022 كان عدد الصراف 3300 وهذا الارتفاع كبير بسبب انتشار وباء كورونا في الجزائر، ليتطور الارتفاع في سنة 2021- 2022 على التوالي 3053 و3191 صرافاً آلياً، وهذا الأمر دال على انتشار وزيادة ثقافة الوعي في المجتمع للتعامل بهذا الجهاز.

الفرع الثاني: تطور الدفع النقدي

يوضح الجدول التالي عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر:

الجدول رقم 02: تطور عدد عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016 -2022)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني	5049	11985	15397	23762	33945	37561	40496

المصدر: bank-of-Algeria.dz

من خلال الجدول نلاحظ أنّه يوجد تطور معتبر في عدد نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر، حيث كانت زيادة مستمرة من سنة 2016 إلى 2022، فخلال سنة 2016 كان العدد الإجمالي 5049 ثم زاد بـ 11,985 سنة 2017، وبقي في زيادة حتى 2018 حيث قدر العدد الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني بـ 15,3397، وكذلك 2019 كان عدده 23,762، وقد تطورت سنة 2021 و 2021 و 2022 على التوالي بـ 33,945 و 37,561 و 40496 محطة دفع، وأهم ما جعل اللجوء إلى هذه التقنية هو انتشار وباء كوفيد 19 الذي حثّ على استخدام هذه الطريقة لتسديد المشتريات بدلاً من استعمال النقود المعدنية والورقية، والتي اعتبرت على أنّها عامل رئيسي لانتقال الوباء.

الفرع الثالث: تطور معاملات الدفع الالكتروني عن طريق الانترنت باستخدام بطاقات الدفع في مختلف القطاعات

الجدول رقم 03: تطور معاملات الدفع الالكتروني عن طريق الانترنت باستخدام بطاقات الدفع في مختلف القطاعات

السنوات / معاملات تجارية	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
هاتف الاتصالات	6536	87286	138495	141552	4210284	6993135	7490626
نقل	388	5677	871	6292	11350	72164	195490
تأمين	51	2467	6439	8342	4845	8372	23571
كهرباء وماء	391	12414	29722	38806	85676	120841	302273
خدمات إدارية	0	0	1455	2432	86395	155640	153957
خدمات	0	0	0	5056	213175	457726	705114
بيع البضائع	0	0	0	0	235	13486	24169

العدد الإجمالي للمعاملات	7366	107844	176982	202480	4593960	7821346	9048125
المبلغ الإجمالي	15009842,22	267993423,40	332592583,28	503870361,61	5423727074,80	11176475535,68	18151104423,96

المصدر: bank-of-Algeria.dz

الجدول أعلاه يوضح أهم عمليات الدفع عبر الانترنت التي ميزت الفترة 2016- 2022، حيث يتضح الارتفاع التدريجي في عدد عمليات كل من الدفع خاصة بالهاتف النقال والاتصالات وفواتير الكهرباء والماء، في حين أنّ بعض القطاعات الأخرى لم تعرف أي نشاط خلال السنوات الأولى لفترة الدراسة، وهو حال قطاعات الخدمات الإدارية وبيع البضائع، حيث بدأت معاملاتها في 2018 و 2019 إلى غاية 2020، وذلك تزامناً مع ظهور فيروس كورونا وتطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي والتدابير الوقائية خلال سنة 2020، وقد اعتمد عدد كبير من المتعاملين على شبكة الانترنت التي بادرت بتقديم خدمات مالية رقمية عبر بطاقات الدفع الذهبية.

وقد أخذت المعاملات في زيادة وتوجهت نحو الخدمات المالية الرقمية خاصة في السنتين 2022/2021 والمتعلقة بقطاع الهاتف، خاصة حيث أنّ إجمالي المنخرطين في الدفع الالكتروني البنكي ارتفع إلى 510 تاجر في 2023، بعدما كان مقتصراً على 53 تاجراً سنة 2020.

وقد سجل المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع ارتفاعاً كبيراً ومستمراً من 2016، حيث بلغ 15.009.842,02 دينار جزائري، ليبقى هذا الارتفاع في السنوات التي تليها بـ 503.870.361,61 دينار جزائري سنة 2019، وقد أحدثت مبلغ الدفع الالكتروني عبر الانترنت قفزة نوعية سنة 2020 بـ 5.423.727.074,80، وهذا يدل على استخدام الدفع عبر الانترنت في مختلف القطاعات خاصة مع انتشار الوباء التي دفع على استخدام خدمة الانترنت.

المطلب الثالث: تطور بطاقة الدفع الالكتروني ومعاملات السحب النقدي

أوّلاً: بطاقة الدفع الالكتروني

من بين أهم أدوات الدفع الالكتروني التي تعتمد عليها عند استخدام الصرافات الآلية هي بطاقة الدفع الالكترونية التي تعكس نشاط العمليات والتحويلات المالية بين متعاملي الجزائر، والتي تنوعت بين بطاقات بنكية محلية وأجنبية أو بطاقات بريدية.

الجدول التالي يمثل تطور عدد بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر.

الجدول رقم 04: عدد بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

السنوات	عدد بطاقات الدفع الإلكتروني
2016	**566520**
2017	**978933**
2018	**1564420**
2019	**1591062**
2020	**1617704**
2021	**1804439**

المصدر: bank-of-Algeria.dz

يبيّن الجدول رقم 04 عدد بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة 2016-2021، الذي وضح تطور مستمر في عدد بطاقات الدفع الالكتروني، حيث سجلت 556.520 بطاقة خلال 2016، حتى وصلت سنة 2021 إلى 1.804.439 بطاقة، أمّا خلال سنة 2017 شهدت ارتفاعاً طفيفاً بـ 978.933، وخلال السنتين 2018 و 2019 أحدث قفزة نوعية وكان عدد بطاقات الدفع الالكتروني 1.564.420 و1.591.062على التوالي، وخلال سنة 2020 كان اعتماد كبير على بطاقات الدفع حيث سجلت 1617704 بطاقة، وهذا جاء مع الوباء المنتشر خلال الأشهر الأولى من السنة خاصة، فأصبح المتعاملون يعتمدون على الدفع الالكتروني بواسطة

البطاقات لتقليل انتشار الوباء، والتي مكنته من ربح الوقت والجهد وقد بلغت البطاقات دروتها خلال 2021 بـ 1.804.439 بطاقة وهذا الارتفاع كبير جداً.

ثانياً: تطور العدد الإجمالي لمعاملات السحب النقدي

يمكن عرض تطور العدد الإجمالي لمعاملات السحب ومبالغها الإجمالية.

جدول رقم 05: تطور العدد الإجمالي لمعاملات السحب ومبالغها الإجمالية خلال الفترة (2016-2022).

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات سحب
2016	6.868.031	98822524500,00
2017	8.310.170	126398291000,00
2018	8.833.913	136233452000,00
2019	9.929.652	164116233000,00
2020	58.428.933	1073004953000,00
2021	87.722.789	1728937064000,00
2022	104.362.679	1951625779000,00

المصدر: bank-of-Algeria.dz

يبيّن الجدول رقم 05 تطور العدد الإجمالي لمعاملات سحب خلال الفترة 2016-2022 مع مبالغها الإجمالية، حيث سجل ارتفاعاً متواصلاً ومستمراً في العدد الإجمالي لمعاملات السحب من 2016 بـ 6.868.031 معاملة و2022 بـ 104.362.679، وقد سجل مبالغ إجمالية بـ 98822524500,00 دينار جزائري في 2016، ليصل المبلغ خلال 2022 إلى 1951625779000,00 دينار جزائري، وهذا دليل على توجه المتعاملين نحو استخدام وسائل الدفع الالكترونية التي مكنتهم من تسهيل معاملاتهم وربح الوقت والجهد.

كذلك ارتفع العدد الإجمالي لمعاملات السحب بـ 58.428.933 معاملة بمبلغ إجمالي1073004953000,00 دينار جزائري، وهذا الارتفاع راجع إلى جائحة كوفيد 19 الذي انتشر خلال السنة.

وقد تواصلت سلسلة الارتفاع المستمرة لعدد معاملات السحب حتى بلغت أقصاها خلال 2022 بـ 104.362.679 معاملة، وبتسجيل مبلغ إجمالي كبير بـ 1951625779000,00، إنّ هذا التطور الكبير الحاصل في معاملات السحب أدى إلى تغيير وتوجيه سلوك المتعاملين الجزائريين في استخدام الموزعات الآلية للسحب بدلاً من الذهاب إلى المراكز البريدية.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل النظام المصرفي الجزائري، حيث جاءت فيه أهم الإصلاحات النقدية والمصرفية لعام 1986، ثم إصلاحات 1988، التي كانت عبارة عن تمهيد لصدور قانون النقد والقرض 10/90، الذي جعل النظام المصرفي يتلاءم مع اقتصاد السوق الذي فتح آفاق أمام تطوير العمل المصرفي، بإدخال استراتيجيات عديدة من خلال التحرير المصرفي، وذلك بتقليل القيود المفروضة على النظام المصرفي وتحرير سعر الفائدة، وقد قامت الجزائر بفرض تعليمات وأوامر جديدة المنصوص عليها من لجنة بازل، وكانت التعليمة 94- 74 لمسايرة اتفاقية بازل الأولى، والأمرين 3-11 و 14-01 من أجل فرض قواعد جديدة مسايرة للاتفاقية الثانية والثالثة، مدعومة بمجموعة من التنظيمات المختلفة التي مكنت الجزائر من مسايرة اتفاقية بازل الأولى والثانية، والتأخر في ذلك مع المواصلة في تطبيق اتفاقية بازل الثالثة، ومع وقوف الجزائر على تعزيز الشمول المالي بقيت الجزائر بعيدة نوعاً ما وذلك نتيجة إلى جملة من المعوقات التي واجهتها.

إنّ التطور المتسارع في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوسع البنوك الجزائرية في تقديم خدمات مصرفية حديثة، وذلك بإدخال تقنيات حديثة، وبإضافة وسائل وقنوات الكترونية جديدة، كاستعمال البطاقات الالكترونية التي مكنت من تسهيل المعاملات من أجل قصير، وأجهزة الصراف الآلي التي أصبحت تختصر الزمن وتقلل التكاليف، بحيث أنّ استعمال الجزائر لآلية الدفع الالكتروني من خلال تطور عدد الصرافات الآلية وتطور عمليات السحب والدفع، وبالإضافة إلى تطور الدفع الالكتروني عبر شبكة الانترنت عرف تزايدا ملحوظا خلال الفترة 2016 إلى غاية 2022.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد ظهرت لنا خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة أفكار جديدة تخص النهوض بالقطاع المصرفي، من خلال آليات التي يُمكن إتباعها لتطوير وترقية البنوك، ومن أجل مسايرة ومواكبة التطورات العالمية الحاصلة في هذا المجال والتي تتعلق باستراتيجيات العصرنة، وذلك عن طريق التحرير من كافة القيود المرتبطة بالنظام المصرفي، وهو الأخير اتخذ عدة صيغ في ممارسة نشاطه كالشمول المالي، ومقررات لجنة بازل واستحداث خدمات جديدة بالاعتماد على التكنولوجيا، كل هذا في ظل مواكبة التطورات الحاصلة.

ومع بروز تغيرات في البيئة المصرفية العالمية كرغبة في مواكبة هذه التغيرات في القطاع المصرفي، باشرت السلطات الإشرافية الجزائرية في عصرنة جهازها المصرفي وفق ما تفرضه التطورات الراهنة من متطلبات، وقد جاءت الإصلاحات على المنظومة المصرفية، وكان قانون 90- 10 يمثل نقطة تحول جوهرية في النظام المصرفي الجزائري، حيث سعى إلى التحرير المصرفي كأول خطوة نحو ميثاق العصرنة، ليدخل بعدها إلى جملة من التعديلات هدفها إعطاء المصارف الجزائرية تهيئة المحيط الجديد لممارسة نشاطها والالتزام بمقررات لجنة بازل 01-02 فيما يخص رأس المال وتوحيد الملاءة المصرفة، ولا زالت البنوك الجزائرية تسعى جاهدة إلى الارتقاء بمنظوماتها إلى أبعاد هذه التطورات، بالاعتماد على الدفع الالكتروني في نظامها المصرفي، واستحداث وسائل وأنظمة دفع حديثة تقدم خدمات بسرعة أكبر وتسهل المعاملات، والهدف من ذلك هو عصرنة القطاع المصرفي في ظل التغيرات المستمرة.

1. نتائج الدراسة:

قد أظهرت الدراسة جملة من النتائج يمكن إيجازها كما يلي:

- إنّ تحول الجزائر من اقتصاد السوق الموجه إلى اقتصاد السوق جاء ضمن جملة من الإصلاحات.
- يعتبر قانون النقد والقرض 90- 10 الذي جاء في 14 أبريل 1990 معلماً هاماً في اقتصاد السوق.
- يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 أهم إصلاحات المنظومة الجزائرية، وذلك من خلال التعديلات التي جاء بها.
- تأخر المنظومة المصرفية الجزائرية عن تطبيق اتفاقية بازل 01 و 02 مقارنة بالدول الأخرى.
- اعتمدت الجزائر في عصرنة قطاعها المصرفي على آليات عديدة أهمها التحرير المصرفي ومعايير لجنة بازل.
- تطوير تقنيات التعامل في المصارف الجزائرية خاصة مع خلق وسائل دفع متنوعة، كالبطاقات الالكترونية وغيرها، بالإضافة إلى الاعتماد على أجهزة الصراف الآلي.
- تساعد قنوات الدفع الالكتروني على اختصار الوقت والجهد.

- ارتفاع معاملات الدفع الالكتروني عبر الانترنت خاصة في سنة 2020 الذي جاء متزامنا مع فيروس كورونا.
- تواجه الجزائر عدة معوقات في شمولها المالي لابد من معالجتها لتحقيق شمولها المالي.
- قامت الجزائر بعدة مجهودات ومتطلبات لتعزيز شمولها المالي في التثقيف المالي.
- إنّ عملية التحرير المصرفي تساعد على توسيع وتعميق الأسواق المالية الدولية.
- لا يزال استخدام بطاقة الدفع الالكتروني في عملية سحب الأموال يغطي على عملية الدفع الالكتروني.
- أغلب عمليات الدفع الالكتروني محصورة في دفع الخدمات كفواتير الكهرباء، الغاز والنقل.
- أدى الدفع الالكتروني إلى تحسين محسوس في الخدمات البنكية.
- عرفت الجزائر خلال الفترة (2016-2022) تزايد في عمليات الدفع الالكتروني مقارنة بعمليات السحب، وهذا راجع إلى ثقافة الفرد الجزائري.
- إنّ وسائل الدفع الالكتروني عبر شبكة الانترنت ما زالت محتشمة، وغير متجددة رغم الجهود المبذولة لتطويرها.
- تملك الجزائر كل الأسباب لتحقيق الشمول المالي، إلاّ أنّ غياب إستراتيجية وطنية فعّالة أدى إلى عدم تعزيز الاشتمال المالي.

2. اختبار صحة الفرضيات:

بالاعتماد على النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن اختبار صحة الفرضيات فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** آليات عصرنة القطاع المصرفي عديدة ومتنوعة، لأنّ العصرنة في القطاع المصرفي عديدة ومتنوعة، وتشمل عدة آليات التي تساهم في حداثته وتطويره، التي تهدف إلى تحسين الكفاءة، وتقديم خدمات أكثر تطوراً وتقدماً، واستجابة لمتطلبات العصر الحديثة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية .
- **الفرضية الثانية:** تتنوع الخدمات المصرفية بالاعتماد على آليات العصرنة، حيث أنّ تنوع الخدمات المصرفية بآليات العصرنة يشير إلى تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية والمصرفية باستخدام التكنولوجية الحديثة، حيث تساهم هذه الاستراتيجيات في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية بشكل أكبر ممّا يدعم الشمول المالي، ويساعد على عولمة القطاع المصرفي بشكل عام، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- **الفرضية الثالثة:** عصرنة القطاع المصرفي الجزائري تكون بوسائل الدفع الالكتروني، وبالفعل تكمن عصرنة القطاع المصرفي الجزائري من خلال تعزيز وسائل الدفع الالكترونية التي تقوم بإجراءات تكنولوجية تساهم بشكل كبير في تحديث القطاع المصرفي الجزائري، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

3. توصيات:

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها ولجعل هذه الدراسة عملية أكثر وجب تدعيمها بمجموعة من التوصيات:

- مواصلة الإصلاحات المصرفية تماشياً مع التطورات التي تستهدفها الساحة المصرفية.
- التوسع في نقل التكنولوجيا إلى البنوك الجزائرية بما يواكب التطورات العالمية.
- تنويع الخدمات المصرفية وإعادة هيكلتها.
- ينبغي العمل على الاستمرار في عصرنة القطاع المصرفي، وهذا ما يناسب مع كل تطور تكنولوجي حاصل على مستوى الخدمات المصرفية.
- تحفيز التجار على استعمال الدفع الالكتروني بدلاً من الدفع النقدي.
- العمل على مواكبة المعايير العالمية للجنة بازل 01-02-03.
- الارتقاء بالعنصر البشري، وذلك بتدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية.
- يجب على الدولة الجزائرية أن تضع بنية تحتية أكثر تطوراً وفعاليةً خاصة في شبكة الانترنت، من أجل تهيئة العمل المصرفي الالكتروني.
- تحديث الأنظمة المصرفية القديمة بأنظمة حديثة وسريعة الاستجابة.
- تقديم خدمات مصرفية رقمية سهلة الاستخدام تلبي احتياجات المتعاملين.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة، وتكثيف الجهود المالية والقانونية والتشريعية لتعزيز الشمول المالي.

4. آفاق الدراسة:

- استكشاف دور التكنولوجيا المالية في عصر القطاع المصرفي.
- تحليل عصرنة القطاع المصرفي ومساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال تحسين الكفاءة وزيادة الشمول المالي.
- تعزيز اتفاقية بازل في تأهيل البنوك الجزائرية.
- سبل تعزيز الصيرفة الالكترونية في الجزائر.
- التوجيهات المستقبلية للصيرفة الشاملة في ظل الاقتصاد الرقمي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: قائمة الكتب

1. أحمد السيد لبيب إبراهيم، الدفع بالنقود الالكترونية الماهية والتنظيم القانوني، دراسة تحليلية ومقارنة، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2009.
2. أحمد سليمان خضاونه، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها، الطبعة الأولى، الكاتب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
3. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية،2007.
4. خنابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي البنوك الالكترونية– البنوك التجارية– السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
5. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات، المستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
6. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، البطاقات البنكية الافتراضية والسحب المباشر من الرصيد، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق سوريا، 2003.
7. عصام عمر أحمد مندور، البنوك والوضعية والشرعية للنظام المصرفي، نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الشرعية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
8. مريم هاني، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
9. نعم حسين نعمة، الشمول المالي متطلبات التطبيق هو مؤشرات القياس، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
10. هشام جبر، إدارة المصارف، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.

ثانياً: قائمة المذكرات

1. براهمية هاني، مومن فوزية، التحرير المالي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر، شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، سنة 2021 –2022، صفحة 97.

2. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005 – 2006.

3. بلعجين خالدية، قياس وتحليل مدى إدراك موظفو البنوك لأثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.

4. تشيكو عبد القادر، انسجام الإصلاحات المصرفية في الجزائر مع الاتجاهات العالمية رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010– 2011.

5. تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصرف الشاملة في ظل التحرير المصرفي، شهادة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 –2017.

6. جبابلة الهام، ربايعية جهاد، دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي قالمة، 2022– 2023.

7. حمديش مجيد، النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2011 – 2012.

8. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013– 2014.

9. سماح ميهوب، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية– حالة نشاط البنك عن بعد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013– 2014.

10. عبد الحميد برحومة، صورية بوطرفة، النقود الالكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد: مخاطرها وطرق حمايتها، الملتقى العلمي الرابع، عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، عرض تجارب دولية 26 –27 ابريل 2011، الجزائر، الساعة 8:00.

11. عبد الحميد بوشرمة، الجهاز المصرفي ومتطلبات العولمة المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، دفعة 2010.

12. عبد الصمد بن عبد الرحمن، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020– 2021.

13. فاطمة الزهراء طلحاوي، أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنك الجزائري، دراسة قياسية (2000–2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018.

14. فطوم معمر، توجيهات النظام المصرفي في الجزائري في ظل التحليل المصرفي، رسالة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2011.

15. لوصيف عمار، استراتيجية نظام المدفوعات للقرن 21 مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة المنتوري قسنطينة، 2008 – 2009.

16. محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008 –2009.

17. محمد عبد الأمير عطية، حسوني الزرفي، انعكاسات التحرير المصرفي في الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقية مدة 1998 2011، رسالة ماجستير، جامعة كل بلاء كلية الإدارة والاقتصاد سنة 2013.

18. منصور علي محمد القضاة، بطاقات الاعتماد تطبيقاتها المصرفية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسة الإسلامية، قسم الفقه جامعة البرموك الأردن 1998.

19. هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011 –2012.

ثالثا: قائمة الملتقيات

1. بربري محمد أمين، التحرير المالي والمصرف كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة قصدي مرباح ورقلة، أيام 12/11 مارس 2008.

2. الجريدة الرسمية، عدد 24، سنة 39 14، شوال 1423 الموافق لـ 18 ديسمبر.

3. أبو بكر سالم، قاجة آمنة، قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني، التجربة الماليزية، مجلد التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 1 العدد1، المركز الجامعي ميلة + جامعة ورقلة، ديسمبر 2016.

4. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، التحولات الإقتصادية– واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004 .

5. أحمد ميلي سمية، انعكاسات اتفاقية بازل 2 و 3 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020.

رابعاً: قائمة المجلات

1. أسامة فراح، عبد العزيز رحمة، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4 العدد 2.

2. إكرام حجاب وآخرون، تحديات نظام الدفع الالكتروني وواقع تطبيقه في البنوك التجارية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3 العدد 2، الجلفة الجزائر، 2020.

3. آية عادل محمود عوض، أثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3 جامعة القاهرة ،2021.

4. بالهاشمي جهيزة ، العربي غريسي، إعادة هيكلة الجهاز المصرفي ضمن متطلبات الحوكمة المالية الرشيدة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر، 2019.

5. بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3 جامعة الشلف، الجزائر.

6. بعوينة سليمة، قاسي بسمة، فعالية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 12 العدد 2، جامعة أحمد زبانة، غليزان، 2022.

7. بلحرش عائشة، عدون ابتسام، واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 20 العدد 2، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ديسمبر 2021.

8. بلغنامي فضيلة، تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية العولمة المالية والتحرير المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة طاهري محمد، بشار الجزائر، 2022.

9. بن سالم فرح، أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية، عينة من البنوك التجارية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.

10. بوعكة كاملة، النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، 2022 .

11. تاتي ضاوية، خالدي رشيدة، ملائمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية، دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث دراسات التنمية المجلد 8، العدد 2، جامعة حمه لخضر، الوادي 2021.

12. جلول بن قشوة، الآليات الحديثة في المؤسسات الجزائرية ومساهمتها في انتشار استعمال التسويق الالكتروني، مجلة العواط، العدد 29 مارس 2017.

13. الحبيب بن جابر، محمد عبد العزيز، عصرنة وسائل الدفع: مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك المركزية "الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر" عرض التجارب الدولية، جامعة وهران الجزائر، يوم 26- 27 أفريل 2011.

14. حيدر كامل مجيد، واقع وسائل الدفع الالكترونية في العراق للمدة (2010- 2018)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 29 الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، حيزران ،2021.

15. زواوي فضيلة، شدري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990- 2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الجزائر، 2021.

16. الزين منصوري، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني: عوامل الانتشار وشروط النجاح، الملتقى العلمي الدولي الرابع، عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، عرض التجارب الدولية 26 -27- 29 ابريل 2011 الجزائر.

17. سعودي مناد، رزمة خضرة، أهمية وسائل الدفع الالكترونية في زمن كورونا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11 العدد 2، جامعة الجزائر، 2022.

18. سهيلة شريط، واقع النظام المالي الجزائري في ظل التعديلات المختلفة لقانون النقد والقرض، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، سنة 2023.

19. شبلي وسام، قدي عبد المجيد، تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال فترة (2011- 2020)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، سنة 2023. .

20. شكري عادل يوسف، الحماية الجنائية لبطاقة الدفع الالكترونية، دراسة مقارنة، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد العدد 11 العراق، 2011.

21. صالحي عبد القادر، سياسات التحرير المالي وأثرها على تطوير آليات العمل المصرفي في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاقتصادية، العدد 16، جامعة باجي مختار عنابة، 2016.

22. صورية سني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4 العدد 1، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019.

23. صيد ماجد، رقايقية فاطمة الزهراء، إصلاح النظام المالي والمصرفي الجزائري وإجراءات تكييفه وفق متطلبات الرقابة والإشراف للجنة بازل 03، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس الجزائر، 2019.

24. العباس بهناس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر رقم 03/ 11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة، مجلة دفاتر الاقتصادية، العدد 07، جامعة زيان عاشور بالجلفة. سنة 2010.

25. العباس بهناس، رسول حميد عز الدين بسيسة بلعباس، أسس ومتطلبات تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة المعارف 2/14، الجزائر، ديسمبر 2019.

26. عبد الرؤوف أحمد الحنفي، الشمول المالي بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية مصر، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 4، يونيو 2023.

27. عدوان علي، بن سماعين حياة، دراسة تحليلية لواقعة الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال فترة 1990 2020، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2022.

28. العسالي جمال، مقررات لجنة بازل1، قراءة لمختلف الجوانب الأساسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية 2/18،جامعة الجلفة. يحياوي وفاء، تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3 على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة البليدة 2.

29. العشي هارون، وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، المجلد 9 العدد 3..

30. عماد الدين بركات، طيبي حورية، وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 1 العدد 2، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف + جامعة الجزائر 2019.

31. عماد سعدي، منال عرباوي، أثر التحرير المالي والمصرفي على النظام المصرفي في الجزائر في إطار إتفاقية تحرير التجارة الخدمات (دراسة تقييمية)، ملتقى علمي: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 4-5 فيفري 2019.

32. عمار عريس، مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3 العدد 1، بشار الجزائر.

33. عمار عويس، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3 العدد 1، جامعة بشار الجزائر، 2017.

34. عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي، الشمول المالي كإستراتيجية لتأهيل النظام المصرفي الجزائري: الواقع والمعيقات، مجلة التواصل، المجلد 27 العدد 5، جامعة باجي مختار، عنابة، 2021.

35. فضيلة بوطورة، سمايلي نوفل، مواكبة بنك الجزائر بمقررات لجنة بازل من خلال تشريعات أنظمة الرقابة الداخلية تعزيزاً للحوكمة المصرفية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، ديسمبر 2019.

36. فلاق صليحة، حمدي معمر، تعزيز الشمول المالي كمدخر استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7 العدد 4، جامعة الشلف، 2019.

37. كريمة حبيب، عادل زقرير، رضا زهواني، القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي بيع منافع وتكاليف تحرير النشاط المالي والمصرفي مدخل نظري، مجلة ايليز للبحوث والدراسات، العدد 01، المركز الجامعي إيليزي الجزائر، 2016.

38. ماهر مصطفى محمود، الشيك الإلكتروني، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة حلوان.

39. محمد أمين بن عزة، جليلة زوهري، واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 3، جامعة سعيدة، الجزائر، ماي 2011.

40. محمد بوطلاعة، حسينة ساعد بخوش، سليمة كريمة بوقرة، واقع الشمول المالي، الأردن الجزائر، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، 04-02-2020.

41. محمد طرشي، ساعد رضوان، عبو عمر، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة واقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، سنة 2019.

42. مزريق عاشور، معمور صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر.

43. معمري نرجس، أوكيل حميدة، الشمول المالي في الجزائر– واقع وتحديات مجلة القسطاس، المجلد الأول، العدد واحد، جامعة آكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر سنة 2019.

44. معمري نرجس، آيت عكاش سمير، الإصلاح المالي في الجزائر وفق متطلبات اتفاقية بازل3 وأثره على استقرار النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11 العدد 1، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2020.

45. مفيدة الأحسن، كريم بيشاري، رفيق الأحسن، واقع الشمول المالي في الجزائر– واقع وتحديات– الدراسة التحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011–2021، مجلة الإدارة والتنمية، جامعة البليدة الجزائر، سنة 2023.

46. موسى رحماني، مريم زايدي، اتفاقية بازل 3 كمدخل علمي لتطوير نموذج احتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، مجلة دفاتر الاقتصادية، العدد 2، جامعة بسكرة، 2016.

47. نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه، دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 02، العدد 02، جامعة الجزائر 03، سنة 2021.

48. نجار حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2013.

49. نزيهة غزالي، الآليات القانونية لحماية وسائل الدفع الالكتروني في التشريع الجزائري، مجلة البحوث الإدارية والسياسية، جامعة محمد دباغين سطيف، الجزائر العدد العاشر.

50. نورة زيان، محمد شويكات، قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL (1990– 2015)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 36، جامعة زيان عاشور الجلفة.

51. هارون العشي، فايزة يوراس، وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9 العدد 3، جامعة باتنة، 2018.

52. هدى زمولي، عواطف مطرف، مكانة البنوك وتغيير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية والمصرفية، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الأعمال، المجلد 4، العدد 2، جامعة باجي مختار عنابة، ديسمبر، 2021.

53. ياسين طيب، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث العدد 3، جامعة الجزائر، 2003.

خامساً: قائمة المحاضرات

1. بن عيسى أمينة، محاضرات في قانون النقد والقرض، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم المالية والمحاسبة والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعه أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2022- 2023.
2. بناشنهو فريدة، محاضرات في قانون النقد والقرض، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2022- 2023.
3. راشدي سماح، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، سنة 2010 -2011.
4. صلحية عماري، النظام المصرفي الجزائري، محاضرات تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، سنة 2020 - 2021.
5. علقمه مليكة قطنون، النقد والقرض محاضرات، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم علوم الاقتصاد، جامعة سطيف 1، سنة 2021 2022.
6. عليوة علي، محاضرات في قانون النقد والقرض اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2020 -2021.

سادسا: قائمة المواقع الإلكترونية

1. البنك الدولي الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء https:www.albankadawli.orglan/topic/financial inclusion.orerview/03/11/2024.